جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

اثر تحرير التجارة على الصادرات الأردنية

إعداد الطالب

نادر إسماعيل الزبدي

إشـــــراف
الأستاذ الدكتور بشير احمد فرج عبد الرزاق

رسالة مقدمة الى عمادة الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فـــي
الاقتصاد قسم اقتصاديات المـــال والاعمـــــال

جامعة مؤتة، 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نادر اسماعيل الزبيدي الموسومة بـ:

أثر تحرير التجارة على الصادرات الأردنية

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد.

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. بشير أحمد العبدالرزاق		2007/3/29	مشرفاً ورئيساً
د. سعود موسى الطيب		2007/3/29	عضواً
د. سعيد محمود الطراونة		2007/3/29	عضواً
د. طلال محمد بطاينة		2007/3/29	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

مؤتة – الكرك – الأردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي: 5328-5330
فاكس: 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهــــــداء

إلى ....

من أحـــــــب الاقتـــــــصاد

نادر الزبدي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد عليه الصلاة والتسليم

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "بشير عبد الرزاق" الذي كان مرجعا غنيا بالمعلومات ومشرف متواصلا في تحمل أعباء إتمام هذه الدراسة، كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاديات المال والأعمال في جامعة مؤته، وشكري وتقديري لموظفي مكتبة جامعة مؤته ومكتبة الجامعة الأردنية على مساعدتي في الحصول على البيانات المطلوبة و الشكر والتقدير للأخ علي مصاروة الذي ساعدني في تحليل اختبارات السلاسل الزمنية.

نادر الزبدي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملـــخص

أثر تحرير التجارة على الصادرات الأردنية
(2005-1980)

نادر إسماعيل الزبدي

جامعة مؤته، 2007

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر تحرير التجارة على الصادرات الأردنية خلال الفترة (1980–2005)، وذلك بتطبيق نموذج الإنحدار الذاتي المتجه (VAR) على البيانات السنوية من خلال اختيار (شروط التبادل التجاري، درجة الانفتاح الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري، الناتج المحلي الإجمالي) كمتغيرات مستقلة تؤثر على قطاع الصادرات، حيث تم تطبيق اختبار ديكي – فولر لمعرفة فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، وتبين أن جميع المتغيرات تعتبر مستقرة من الدرجة الأولى بعد اخذ الفرق الأول، بينما هي غير مستقرة بمستوياتها.

كذلك تم تطبيق اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test) لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، حيث تبين وجود علاقة السببية بين الصادرات ودرجة الانفتاح الاقتصادي كمؤشر لتحرير التجارة وهي علاقة اُحادية.

تم استخدام اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)، واختبار تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)، واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response function)، والتي أشارت جميع هذه الاختبارات إلى أن هناك تأثير لدرجة الانفتاح الاقتصادي كمؤشر لتحرير التجارة على قطاع الصادرات، حيث تم اختبار هذه المتغيرات بالنسبة لتحرير التجارة الأردنية مع العالم كوحدة واحدة، وبعد ذلك تم اختبار هذه المتغيرات مع ثلاث شركاء تجاريين للأردن كون هؤلاء الشركاء يشكلون أكثر من 65% من التجارة الخارجية الأردنية، وتحرير التجارة الأردنية له أثر بوصول الصادرات الأردنية إلى أسواقهم.

Abstract

The Impact of Trade Liberalization on Jordan's Exports, 1980-2005

Nader Al Zabadi

Mu'tah University, 2007

The main aim of this study is to investigate the impact of trade liberalization on Jordan's exports over the period (1980 - 2005), by utilizing Vector Autoregression (VAR) Model.
Exports have been chosen as a Dependent Variable , while terms of trade, the degree of economic openness, foreign direct investment, GDP of the commercial partner, and GDP of Jordan as independent variables.

Dickey- Fuller test has been applied to the testing of the stationary of the economic variables, the Results show that these variables are not stationary in levels but their first differences are, also the Granger Causality test has been used to determine the direction of causality among variables. It has been shown that there is Causality between the Exports and Openness Degree as an indicator of trade liberalization.

Moreover, the Cointegration test, Variance Decomposition and impulse Response function have been used in the analysis, these tests indicate that there is an impact of Openness Degree as an indicator of trade liberalization on Jordan's Export. Firstly, testing the model of Jordan's export with world's GDP. Secondly, testing the model of Jordan's Export with the Four Head Commercial Partners who form 65% of Jordan's External Trade, where trade liberalization has an impact on reaching Jordan's export into their markets.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

يعتبر سعي الدول النامية لتحرير تجارتها (Trade Liberalization) في ظل التوجه الدولي الجديد نحو اقتصاد السوق عودة إلى أصول نظريات التجارة الخارجية، وتطبيقاً لمبدأ حرية التجارة، ففي منتصف السبعينات من القرن الماضي أخذت بعض دول أمريكا اللاتينية بتحرير تجارتها مثل تشيلي والأرجنتين و الأورجواي. ومنذ الثمانينات وحتى منتصف التسعينات من القرن العشرين تزايد عدد الدول النامية الساعية إلى تحرير تجارتها من خلال مستويات ثلاثة متداخلة وهي برامج الإصلاح الاقتصادي، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، وتطبيق اتفاقيات خاصة بتكتلات اقتصادية (كالاتحادات الجمركية أو الأسواق المشتركة أو اتفاقيات التعاون) والذي اتسع نطاقها في العقد الأخير من القرن الماضي، وتعد غانا والسنغال وزيمبابوي من ابرز تلك الدول التي عملت على تحرير تجارتها؛ وقد انتهجت المغرب تحرير تجارتها في منتصف ثمانينات القرن الماضي وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي انضمت المملكة الأردنية الهاشمية إلى عملية تحرير التجارة.

اتسمت عملية تحرير التجارة بتعدد التكتلات الاقتصادية ونشوء العلاقات البينية الثنائية والتي حملت معها توسعا كبيرا في الاعتماد المتبادل وتوسيع حركة التكامل؛ ويرجع ذلك إلى النمو الكبير الذي شهدته التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية خلال المرحلة الماضية، وقد ساهم في ذلك عوامل عدة كان من أبرزها:

1- التطور الهائل في التكنولوجيا الذي عمل على تسهيل الحركة بشكل كبير، وساعد على إلغاء الحواجز والعقبات التي تقف في وجه تدفقات التجارة.
2- سرعة حركة رؤوس الأموال بين الأسواق المالية.
3- الزيادة المطّردة في توقيع الاتفاقيات التجارية بين الدول وخاصة بعد انتهاء الحقبة الاشتراكية، حيث كان للمتغيرات الدولية كانهيار الاتحاد السوفيتي إسهاما

كبيرا في تحرير التجارة وتوسيع إطارها الجغرافي، وترسيخ ظاهرة الاعتماد المتبادل؛ فقد أدى انهيار هذه النظم إلى انتهاء التباين والتمايز في المعايير والأسس المطبقة في العالم وتوحيد العديد منها مهد إلى خلق سوق موحدة تنساب فيه السلع والخدمات بدون أية عوائق.

يعد الأردن من الدول التي استطاعت أن تمارس السياسة الإقتصادية في الإصلاح الإقتصادي التي كانت دعائمها تحرير التجارة الخارجية، والعمل على توفير بيئة استثمارية واقتصادية تؤدي إلى جو تنافسي، وتحرير السوق؛ وكذلك لجأت الحكومة الأردنية إلى تقوية دور القطاع الخاص في العديد من النشاطات الاستثمارية والإنتاجية ليقوم بمسؤولياته للمساهمة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية بشكل كبير.(وزارة التخطيط، 1999).

2.1 أهمية الدراسة

أصبح تحرير التجارة من الأمور الجدية للعديد من الدول وخصوصا النامية لأنها لا يمكنها أن تندمج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي بدون تحرير تجارتها وفتح أسواقها من اجل إزالة بعض القيود والتشوهات التي تلم بالاقتصاد المحلي.

تنبع أهمية الدراسة من خلال معرفة الآثار المترتبة عن تحرير التجارة و الإنفتاح الإقتصادي على الصادرات الأردنية، ليكون هناك فرصة قوية للارتقاء بالصناعات الوطنية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي؛ فمن الممكن أن تساهم التجارة الحرة في نفاذ الصادرات الأردنية إلى العديد من الأسواق العالمية وهذا من شانه أن يعزز نمو هذه الصادرات بشكل يسمح لها بتعزيز تنافسيتها على المدى الطويل؛ فالإنفتاح الإقتصادي سوف يولد العديد من المزايا مثل طرائق إنتاجية حديثة تساعد في زيادة إنتاجية النشاطات الإقتصادية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على حجم الصادرات الأردنية في ظل تحرير التجارة، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ودرجة الإنفتاح الإقتصادي، وشروط التبادل التجاري (شروط لاسبير)، والناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري والناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف.

3.1 أهداف الدراسة

استحوذ موضوع تحرير التجارة على اهتمام العديد من الدول بهدف توسيع الحيز الجغرافي الضيق للأسواق لتنتقل من الإطار المحلي إلى الإقليمي ثم العالمي متخطية بذلك كافة القيود. ونظرا لتأثير تحرير التجارة المتوقع على الصادرات الأردنية فقد هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:

1- التعرف على تطور قطاع الصادرات الأردنية خلال الفترة (1980-2005).

2- دراسة اثر تحرير التجارة على الصادرات الأردنية باستخدام بعض المؤشرات مثل درجة الانفتاح الاقتصادي، وشروط التبادل التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر.

3- بيان اثر الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري على الصادرات الأردنية.

4.1 مشكلة الدراسة

تشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى أن تحرير التجارة للدول ذوات الحجم الاقتصادي خاصة المتواضع منها يلحق الضرر بصادراتها. وفي هذا الإطار فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل هناك تأثيراً ايجابياً لتحرير التجارة الأردنية على نمو الصادرات الأردنية؟.

2- هل هناك تأثيراً ايجابياً لتحرير التجارة الأردنية على نمو الصادرات الأردنية من قبل الناتج المحلي للشريك التجاري؟.

3- هل هناك تأثيراً للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الأردنية في ظل تحرير التجارة؟

4- هل هناك أثراً لدرجة الانفتاح الاقتصادي على الصادرات الأردنية؟

5- هل هناك تأثيراً ايجابيا لشروط التبادل التجاري على تطور الصادرات الأردنية؟

5.1 فرضيات الدراسة

تدور هذه الدراسة حول الفرضيات التالية:

أ- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وحجم الصادرات الأردنية.

ب- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري وحجم الصادرات الأردنية.

ج- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين شروط التبادل التجاري وحجم الصادرات الأردنية.

د- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للأردن وحجم الصادرات الأردنية في ظل تحرير التجارة.

هـ- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم الصادرات الأردنية.

6.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي للبيانات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، والأسلوب الإحصائي القياسي من خلال استخدام نموذج VAR لإظهار اثر كل من درجة الانفتاح الاقتصادي كمؤشر على تحرير التجارة، الاستثمارات الأجنبية، شروط التبادل التجاري، الناتج المحلي للشريك التجاري، الناتج المحلي للأردن على حجم الصادرات الأردنية.

وقد تم إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من استقرار المتغيرات الزمنية الداخلة في النموذج مثل اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test) لاختبار استقرار البيانات، اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality)، للتعرف على اتجاه التأثير بين المتغيرات، اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)، للتأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، اختبار تحليل التباين (Variance Decomposition)، ودالة الاستجابة لردة الفعل (The Impulse Response Function).

7.1 بيانات الدراسة ومصادرها:

اعتمدت هذه الدراسة لإجراء التحليل القياسي علـــى البيانـــات الإحصـــائية والنشرات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الأردنـــي، ودائـــرة الإحصـــاءات العامة، ووزارة الصناعة والتجارة الأردنية، ومؤسسة تنمية الصـــادرات وتشـــجيع الاستثمار، والنشرات الدولية التي تصدر عن صندوق النقد الدولي وصندوق النقـــد العربي، تقارير التنمية البشرية ونشرات الاسكوا، وكذلك اعتمدت علـــى الأدبيـــات الاقتصادية التي كتبت في هذا الموضوع.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة:

يلعب التعاون الاقتصادي أهمية كبيرة وخاصة بعد الانفتاح العالمي الذي أدى إلى رفع القيود عن حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال بين الدول، ودعم اتفاقيات التجارة الحرة من خلال تحرير الاقتصاد من القيود الداخلية (سواء أكانت إجراءات روتينية في مجال الاستثمار، أم عوائق جمركية) من قبل مؤسسات الدولة. وسياسات التحرير التجاري لها العديد من الأهداف مثل خفض العجز في ميزان المدفوعات، وخفض عجز الموازنة العامة للحكومة، التحكم في معدلات التضخم، وإنجاز تغييرات هيكلية تمنع وقوع أزمات مستقبلية في ميزان المدفوعات مما يعزز الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ومستدامة من شانها أن تدفع عجلة التنمية، وأخيرا هناك أهداف أخرى مثل تخفيف حدة الفقر، والاعتماد على الذات والحد من ظاهرة البطالة، والعدالة في توزيع الدخل.

وتمثل الإصلاحات التجارية المطلوبة لتحرير التجارة تكيفا مع تغييرات وصدمات داخلية أو خارجية متوقعة أو غير متوقعة، وقد يكون هذا التغير ايجابيا على شكل تحسن في التبادل التجاري إضافة جديدة في راس المال الأجنبي للاستثمارات المتاحة، ومنافع كبيرة من تقسيم العمل الدولي؛ والسياسات الإصلاحية التي تنتهجها الدول كأساس لتحرير تجارتها تضم قطاعات مثل القطاع العام الذي يتمثل في الإصلاح الضريبي، ورفع كفاءة النفقات الحكومية وشركات القطاع العام، وتحويل بعض ملكية هذه الشركات إلى القطاع الخاص، والقطاع التجاري ويكون بتحرير التجارة التي تعمل على تحسين الاستغلال المناسب للموارد وتنمية قطاع التصدير، وسوق العمل عن طريق تهيئة السوق بطريقة تسهل انتقال الأيدي العاملة من قطاع إلى آخر بدون عوائق تذكر (IMF,1993)، والسياسة النقدية التي تعمل على تقليص الاختلال في السوق المالي عن طريق رفع الرقابة على أسعار الفائدة من اجل تشجيع الادخار المحلي وبالتالي الاستثمار، وأخيرا تحرير الأسعار وفي

مقدمتها سعر الصرف حتى تكون هذه الشركات قادرة على المنافسة في السوق العالمي الذي يعطي قطاع التصدير ميزة التنافسية السعرية.

2.2 مفهوم تحرير التجارة

تتطلب عملية تحرير التجارة إتباع طرق ووسائل ملائمة لتنفيذ الإجراءات المناسبة لتطبيق تحرير التجارة، وتوقيتها، والسرعة المناسبة لإنجاز وتنفيذ هذه العملية، وهذا يتضمن الإصلاحات الجمركية وغير الجمركية (Ebrill *et al,* 1999). وحسب ما أورده خضر (2006)، يوجد هناك ثلاث مفاهيم لتحرير التجارة:

1- تقليل القيود المفروضة على التجارة الأجنبية بدرجة كبيرة، سواء كانت هذه القيود تراخيص أو حصصا، أو ضريبية.

2- المرحلة التي تزداد فيها حصة المستوردات من السوق المحلي بصورة جوهرية وبالتالي فان هذا التعريف يرتبط بأثر التنافسية لتحرير التجارة، والذي يحفز المنتجين المحليين لتحسين الكفاءة.

3- هو الذي يمنح حوافز بصورة متكافئة لكل السلع المتاجر بها سواء كانت سلعا تصديرية أو إحلال للمستوردات.

إن تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي يتطلب تحقيق سياسات مالية بهدف زيادة الإيرادات الحكومية مما يساعد على إغلاق الفجوة المالية بين الإيرادات والنفقات من اجل الاعتماد عليها لخفض العجز في الميزانية (عبيدات،وآخرون 2001).

هناك في عمليات التحرير التجاري خاسر ورابح فنجد أن المستهلكين هم الرابحون في تحرير التجارة، والسبب في ذلك أن الإجراءات المقيدة للتجارة تمنعهم من الحصول على سلع وخدمات من الأسواق الخارجية وبأسعار غالبا ما تكون ارخص من مثيلاتها في السوق المحلية، وعلى الرغم من إجماع علماء الاقتصاد على استفادة المجتمع كله من تحرير التجارة إلا أن الوضع الفعلي لا يشير إلى ذلك، فمن ناحية تخسر الحكومة الحصيلة الجمركية، وكذلك يخسر العاملون في الحكومة كالعاملين بمصلحة الجمارك أي: أنه لا يوجد هناك ترقية للعاملين المميزين حسب

مؤهلاتهم العلمية، والسبب في ذلك أن الإجراءات المقيدة للتجارة ومستويات التعرفة المرتفعة تكون غالبا مرتبطة بفساد من قبل المسئولين لمنع تنفيذ إجراءات تحرير التجارة (سايمون، 1999).

ولكن قد تكسب الحكومة من خلال تخفيض التعرفة الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية، لأنه عندما تنخفض التعرفة وتصبح القواعد والإجراءات شفافة للعاملين في مجال التجارة، تتلاشى فرص التحايل والتهرب من الجمارك مما قد يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الجمركية وبالتالي زيادة إيرادات الحكومة.

يشكل الانفتاح الاقتصادي جسما متكاملا من الإجراءات التي تتبعها الدول في تصحيح برامجها وهياكلها الاقتصادية، فالانفتاح الاقتصادي: هو الخطوة الأولى نحو التحرير التجاري، ويشمل على العديد من الخطوات التي تضمن النجاح لعملية التحرير التجاري فدول جنوب شرق آسيا لجأت إلى الانفتاح الاقتصادي قبل تحرير تجارتها بعدة سنوات، لكي تستطيع استيعاب ما يجلبه هذا الانفتاح من فرص استثمارية داخل الاقتصاد، ويمكن إظهار فوائد الانفتاح الاقتصادي كما يلي:

1- **الاستهلاك الرخيص:** من خلال تعريف تحرير التجارة، والذي تمثل في تخفيض القيود على التجارة، فإن أداء الأسواق بشكل فعال يقود إلى تخفيض الأسعار المحلية على السلع المحررة عوضا عن جعل أسعار السلع الأجنبية منخفضة، وهذا من شانه أن يجعل المستهلك قادر على زيادة حجم استهلاكه وبأسعار منخفضة، وهذا ينعكس على مستوى رفاهيته (أبو غزالة، 2001).

2- الإنتاج الأكثر كفاءة: فزيادة الانفتاح الاقتصادي يعمل على الكفاءة الإنتاجية وزيادة المقدرة التنافسية التي تواجه المنتجين المحليين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية في المدى الطويل.

1.2.2 مقاييس تحرير التجارة

لا بد هنا من التركيز على أهم المحددات التي خضعت لها الدراسات التجريبية لمعرفة أثر سياسة تحرير التجارة على النمو الاقتصادي، والمتمثل في صعوبة قياس تحرير التجارة. فقد أدى ذلك إلى استخدام مقاييس عدة كمؤشرات على تحرير

التجارة. وقد اختلفت هذه المقاييس من حيث شموليتها لسياسة تحرير التجارة بكل إجراءاتها خاصة فيما يتعلق بحساب الحواجز غير الجمركية وفي مقدرتها على تكوين إجمالي للنظام التجاري، وأهم هذه المقاييس:

1-معدل الحماية الفعال

وهو المعدل الذي يقيس درجة الحماية على القيمة المضافة التي يتمتع بها قطاع أو نشاط اقتصادي معين ويتم حسابه وفقا للصيغة الآتية:

$$\text{معدل الحماية الفعال للقيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة المحلية} - \text{القيمة المضافة العالمية}}{\text{القيمة المضافة العالمية}}$$

ويعتبر هذا المعدل من المعدلات المعقدة والتي تحتاج إلى بيانات كثيرة وقواعد إحصاء حتى نستطيع حسابه.

2- مؤشر درجة التحيز ضد الصادرات:

عرف هذا المؤشر على أنه نسبة سعر الصرف الفعال المدفوع من قبل المستوردين إلى سعر الصرف الفعال الذي يحصل عليه المصدرون، فإذا تجاوزت هذه النسبة الواحد صحيح يعني أن النظام التجاري متحيز ضد الصادرات.

3- مؤشر الانفتاحية:

عُرف هذا المؤشر بأنه عبارة عن نسبة التجارة الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم استخدامه من قبل (Sachs and Warner, 1995)، ووفقا لهذا المؤشر فان الدولة يحكم عليها بأنها مغلقة تجاريا إذا توفرت أحد البنود التالية في شؤونها التجارية مثل حواجز غير جمركية تغطي على الأقل 40 % من التجارة، سعر صرف في السوق السوداء متدهور بنسبة 20 % على الأقل بالنسبة لسعره الرسمي، احتكار الدولة للصادرات الرئيسة.

3-الرقم القياسي لتحرير التجارة.

استخدم صندوق النقد الدولي هذا المقياس في عام 1998. وقد اعتبر هذا المقياس من المقاييس ذات المصداقية العالية في قياس درجة تحرير التجارة لسهولة وشموليته. والمقياس هو: عبارة عن رقم مركب من خلال إعطاء رقم لقيود التعرفة، وآخر للقيود الغير جمركية (الكمية)، وقد تم اقتصار قيود التعرفة على متوسط معدل التعرفة الجمركية، وذلك نظرا لصعوبة قياس نظام قيود تعرفية، وعدم كفاية المعلومات الدقيقة اللازمة لذلك مثل درجة تباعد التعرفة الجمركية، المحظورات، الحصص، والاستثناءات الجمركية. أما القيود غير الجمركية فقد اشتملت على حصص الصادرات، المستوردات، التراخيص الممنوحة للتجار، الاحتكار التجاري للدولة، وقيود سعر الصرف وذلك نظرا لمحدودية المعلومات وصعوبة قياسها.

وهناك بعض المؤشرات التي استعملها البنك الدولي كمؤشر لتحرير التجارة منها:

1-نسبة إجمالي التدفقات لرؤوس الأموال الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2-نسبة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3-مؤشر درجة التكامل التجاري، ويقاس بالمعدل الحقيقي للتجارة مأخوذ منه النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يظهر كيف أن الاقتصاد يتحرك نحو الاندماج التجاري العالمي.

2.2.2. العناصر المطلوبة لنجاح تحرير التجارة

1- التخصص:

ينشأ الدافع للتخصص من حاجات أفراد المجتمع غير المحدودة، وليس بإمكان أي دولة تلبية جميع هذه الحاجات، لذا نجد أن الدولة تركز على إنتاج عدد (يكبر أو يصغر حسب حجم الدولة) من السلع التي تنتجها بكفاءة أعلى من غيرها. وكانَ ذَلك الأرضية لنشوء نظريات التخصص، ومنها نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث، حيث تضافرت عدة عوامل في تحديد تخصص الدول. فدول تتخصص

بسبب عوامل طبيعية مثل المناخ والتربة ودول أخرى تتخصص بسبب ميزة مكتسبة، وهذه تشير إلى تكنولوجيا الإنتاج والمقدرة على إنتاج سلع مميزة، فاليابان تتخصص في إنتاج الفولاذ رغم أنها لا تمتلك مدخليه الرئيسيين الفحم والحديد، وساعدها في ذلك تطوير أساليب الإنتاج وخفض تكلفة الإنتاج. وجاءت نظرية الميزة النسبية التي أعطت دفعة قوية للتخصيص وتقسيم العمل، وأقامت حجتها على اختلاف تكلفة الإنتاج البديلة. وتتابعت النظريات الأخرى التي تدعو إلى التخصص، منها نظرية نسب عناصر الإنتاج (نظرية هكشر- أولين) التي تقوم على فرضيتين:

1- تختلف أسعار عناصر الإنتاج في البلدان لاختلاف وفرتها في ذلك البلد.

2- تحتاج السلع إلى كميات مختلفة من عناصر الإنتاج. فهناك سلع تحتاج إلى عمالة كثيرة (كثيفة العمل)، وسلع تحتاج إلى رأس المال (كثيفة رأس المال) (منصور وعلي، 1987).

وتتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تعتمد على كميات العنصر المتوفرة لديها. فقد تخصصت الصين في إنتاج الملابس (كثافة عمالية) وتخصصت الولايات المتحدة في إنتاج السيارات (كثافة رأسمالية). لذلك تصدر كل دولة السلع التي تتوافر لديها عناصر إنتاجها وتكون بذلك نفقات إنتاجها (أو أسعارها) منخفضة، وتستورد السلع التي لا تتوفر لديها عناصر إنتاجها أو لديها عجز فيها، فالتخصص والتجارة الحرة وجهان لقطعة النقد الواحدة ولا يمكن تطبيق مبدأ التخصص ورفع كفاءة الإنتاج دون وجود إمكانية للتجارة الحرة (عوض، 2003).

2- حرية التجارة:

تعتمد إمكانية التخصص على حجم السوق واتساعه، فكلما زاد حجم السوق زادت إمكانية التخصص وزادت المكاسب الناتجة عنه. إن حرية التجارة تفتح الأسواق العالمية على مصراعيها وتتيح درجات أعلى من التخصص. وحرية التجارة تعني عدم تدخل الحكومة وتدفق السلع بين الدول دون قيود أو عقبات.

ويرى مؤيدو حرية التجارة أنها تؤدي إلى المنافع التالية: (حشيش، 1991).

1- تتخصص كل دولة في إنتاج السلع و الخدمات الأكثر ذات التكاليف المنخفضة، وفي هذا زيادة في الإنتاج العالمي في جو من المنافسة التامة.
2- انخفاض أسعار السلع في ظل المنافسة التامة يؤدي إلى خفض أسعار السلع في السوق الدولية، وإن كان البعض يرى أن خفض الأسعار يكون لصالح المستهلك على حساب المنتج.
3- تحسن طرائق الإنتاج والتقدم التكنولوجي.
4- الحد من الاحتكار في ظل الاكتفاء الذاتي، حيث تحتكر الشركة الكبرى المحلية السوق، أما في حالة الانفتاح فتدخل السوق شركات منافسة أخرى، مما يحد من إمكانية نمو القوى الاحتكارية.
5- الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير فالتخصص وانفتاح الأسواق وزيادة الإنتاج تتيح للمنشأة الوصول إلى الحجم الأمثل، وخفض تكلفة الإنتاج.

3- الحماية:

تهدف السياسات الحكومية إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين، فترى الدول المتقدمة مصلحة في تبني تحرير التجارة. أما الدول النامية فهي الأضعف وشركاتها ذات رأس مال منخفض، وأقل قدرة على مجابهة المنافسة الخارجية، فتتجه نحو إتباع سياسات حمائية خاصة إذا وقعت هدفاً لسياسات إغراقية أو منافسة غير شرعية وذلك للأسباب التالية (حشيش، 1991):

أسباب غير اقتصادية:

1- عوامل إستراتيجية مثل إنتاج الدول لبعض السلع يحميها من نقص، أو انقطاع الإمدادات أوقات الحروب ويحقق لها الاستقلالية وقت السلم.
2- الحفاظ على الطابع الوطني، فترغب بعض الدول – على سبيل المثال – في الحفاظ على الزي الوطني وتخشى علية من الزوال والاندثار نتيجة غزو الماركات والثقافات الأجنبية.

أسباب اقتصادية:

1- حماية الصناعات الناشئة، فهذه الصناعات تنقصها الخبرة كما إن تكلفة الإنتاج فيها مرتفعة، لكن يرى البعض وجود مخاوف من استمرارية هذه الإعانة

واتكالية الصناعة عليها، والحماية من الممكن أن تكون ايجابية إذا كانت في أحد الصناعات الاستراتيجية للدول والتي تتأثر بحالة الانفتاح الاقتصادي.

2- تشجيع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع محلية، ففي ظل وجود رسوم حمائية تكون الفروع هي الوسيلة الوحيدة للدخول في السوق المحلية.

3- خفض الانفتاح الاقتصادي والتبعية للأسواق العالمية، فالحماية تؤدي إلى زيادة تنوع المنتجات المحلية.

4- توفير فرص عمل جديدة، حيث تزيد الحماية إنتاج بعض السلع الأمر الذي يزيد الحاجة إلى التوظيف. وتحمي الحماية وظائف العمال في الصناعات كثيفة العمل خاصة.

5- تحسين شروط التجارة، عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة (بفرض ضريبة جمركية عليها مثلاً)، مقارنة بالمنتجة محلياً، تتحسن معدلات التبادل الدولية، ذلك ما لم تقم الدول الأخرى بإجراءات مماثلة. وتتعدد أساليب الحماية من الضرائب الجمركية، حصص الواردات، ودعم الصادرات.

ويكون هناك أسباب جوهرية وراء العمل على تحرير التجارة من شانها العمل على تعزيز مكانة الاقتصاد التنافسية ومن هذه الأسباب ما يلي:

1ـ تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار النفط.

2ـ الضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية سواء البنك الدولي، أم صندوق النقد الدولي، أم منظمة التجارة العالمية.

3ـ الزيادة المستمرة في تجارب الدول الناجحة التي عملت على تحرير تجارتها حيث كان هناك علاقة قوية (طردية) بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي. و الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وشجعت التصدير حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية مثل دول جنوب شرق آسيا.

والدول التي من الممكن أن تستفيد من تحرير التجارة لا بد لها أن تتضمن تحرير تجارتها العديد من المراحل تكون عناصر تحرير التجارة أعلاه الأسس القوية لهذه المراحل.

3.2.2 مراحل تحرير التجارة

هناك العديد من النقاشات والأسئلة الكثيرة التي تدور وتتعلق بمراحل تحرير التجارة والتي تعمل على إنجاح عملية التحرير التجاري ومنها:

اولا: التوقيت الاقتصادي والتسلسل المناسبان: فقد رأى بعض رواد علم الاقتصاد مثل (Balassa)،(Tylor) إن هناك ضرورة لوجود برامج تثبيت اقتصادي قبل الشروع بتحرير التجارة للعديد من الأسباب منها:

أ- إن تخفيض الرسوم الجمركية مثلا من شانه أن يؤدي إلى تخفيض إيرادات الدول ومن ثم إلى عجز الموازنة العامة.

ب- إن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

ج- إن تحرير الواردات يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات والذي يمكن أن يؤدي إلى فشل التحرير التجاري.

وهناك قسم آخر من الاقتصاديين رؤوا بان تحرير التجارة من الممكن أن يكون مصاحبا لبرامج التثبيت الاقتصادي بشرط:

1- أن لا يكون سعر الصرف أعلى من قيمته الحقيقية.

2- أن تقوم الحكومة بتأييد مثل هذه البرامج مرة واحدة إذا كانت هنالك مشاركة سياسية بدلاً من أن تحاول الحصول على تأييد لكل برنامج على حدة.

ثانيا: التوقيت السياسي: من الأكثر تناسبا أن تسير عملية تحرير التجارة مع أجواء سياسية مناسبة داخليا، تؤهل الاقتصاد للانتقال إلى اقتصاد السوق.

ثالثا: التسلسل الامثل لتحرير التجارة: فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن فشل تحرير التجارة ممن الممكن أن يعود لسببين هما:

1- إن عملية تحرير التجارة الغير كاملة، تفشل في تحقيق المنافع الايجابية.

2- إن عملية تحرير التجارة المتدرجة ببطء شديد تتيح وقتا للمعارضين السياسيين لشن الحملات عليها وإفشالها (يوغسلافيا، بعض دول أمريكا اللاتينية).

وقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن تحرير التجارة التدريجي، والذي يستمر لأكثر من سنتين يعتبر الأفضل وذلك للأسباب التالية:

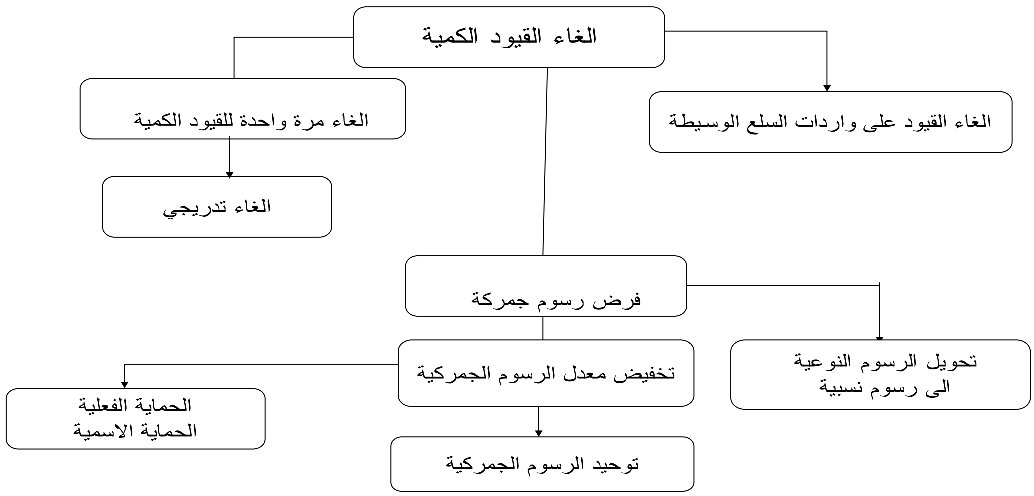
أ- حتى لا تتعرض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأةً قد يؤدي إلى فشل، أو اختفاء هذه الصناعات، مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي.

ب- الطريقة التدريجية تعطي هذه الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة (خضر،2006).

3.2 دور الحكومة في تحرير التجارة

عندما تباشر الدولة عملية تحرير تجارتها يكون دورها هو تعويض المتضررين منها بواسطة إيجاد شبكات للامان الاجتماعي لمنحهم التعويضات المناسبة. وعوضاً عن الإصلاحات الداخلية بخصوص التحرير التجاري، فتقوم الدولة باتصالات على المستوى الدولي في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) لإيجاد أسواق خارجية وإزالة العوائق والحواجز الخارجية أمام السلع التصديرية.

وعند تدخل الدولة في الاقتصاد يجب أن يكون دورها حاسماً في رفع كفاءة الجهاز الحكومي في تخصيص الموارد الاقتصادية باتجاه المشاريع الإنتاجية الموجهة للتصدير. (الزعبي، 2001).



شكل (1)

عناصر تحرير التجارة

المصدر: (خضر، 2006)

تنقسم السياسات التي ينبغي أن تشملها برامج تحرير التجارة الخارجية إلى خمسة أقسام على النحو الآتي:

1-سياسات الاستيراد.

2-سياسة تشجيع الصادرات.

3-سياسة سعر الصرف.

4-سياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية.

5-السياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.

تعتبر سياسة تشجيع الصادرات ذات دور محوري وهام في برامج تحرير التجارة الخارجية وذلك للأسباب التالية:

أ- توفير مصادر من العملات الصعبة.

ب- خلق فرص عمل جديدة.

ج- إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.

د- تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

على الرغم من أهمية تشجيع قطاع الصادرات، إلا أنه هنالك العديد من العوائق التي تحول دون ذلك، وهي:

العائق الأول: حماية الصناعات المحلية تجاه الواردات فهذه الحماية متحيزة بالضرورة ضد التصدير، لان الموارد ستخصص بعيدا عن هذا القطاع لذا ينبغي تخفيض درجة الحماية المقدمة للصناعة المحلية.

العائق الثاني: وجود رسوم جمركية مرتفعة على السلع الوسيطة المستخدمة من قبل قطاع التصدير.

العائق الثالث: بُعد الصناعات القابلة للتصدير عن الموانئ والمطارات، مما يتسبب في ارتفاع كلفة التصدير ويحرمها من منافسة الصناعات الأجنبية وهذا يتطلب لتشجيع الصادرات إنشاء مناطق لتسهيل عملية التصدير:(Export (Processing Zones تكون قريبة من الموانئ والمطارات. (خضر،2006).

العائق الرابع: الصناعات التحويلية التي تتلقى الطلبات على سلعها من قبل الدول الأجنبية، حيث تتطلب ظروف المنافسة الاستجابة لتلك الطلبات في الوقت المحدد

وحسب المواصفات المطلوبة، لذلك تحتاج إلى بنيــة تحتيــة مســاندة واتصــالات متطورة، ومهندسين لمراقبة الإنتاج وتسهيلات مالية وهذا تفتقده الدول النامية.

العائق الخامس: صادرات معظم الدول النامية تتكون من عدد قليل من السلع مِمَــا يجعل عائداتها عرضة للصدمات التي تتعرض لها أسعار تلك السلع فــي الأســواق العالمية، وهذا يتطلب تنويع السلع المصدرة لتفادي آثار الصدمات.

وهناك عوائق أخرى تتمثل في سياسات أسعار الصرف وفي السياسات الاقتصــادية الأخرى.

4.2 الصادرات في ظل تحرير التجارة

عندما تقود عملية تحرير التجارة إلى استثمار مرتفع من خلال استيراد ســلع رأسمالية ووسائل تكنولوجية متقدمة، من الممكن أن تحصل الشركات على غــلات اقتصادية في الصناعات القائمة، فالتصدير من الممكن أن يزداد، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في نمو الإنتاجية من خلال الاتصال مع المشترين في السوق العــالمي أي أن المنتج في البلد المحلي والذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة مــا يكــون علــى اتصال مع المشتري لتقديم له آخر المــعارف الإنتاجيــة، بهــدف تحســين جــودة الإنتاج، وتقليل التكلفة وبالتالي الانخفاض في السعر حتــى يســتطيع المشــتري أن ينافس بهذه السلعة، أي أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيــادة تنافســية الســلعة فــي الأسواق الخارجية.

وقد وجدت العديد من الدراسات التي أظهرت وجود علاقة طردية بين الزيادة في حجم الصادرات وبين نمــو الإنتاجيــة. (Bonelli, 1992; Haddad *et al*, 1991) من خلال وفورات غلات الحجم الاقتصادية، التجديد التكنولوجي، وعوامــل أخرى مثل الاستقرار السياسي والانفتاح على العالم.

فقد وجد (Wacziarg &Welch, 2001)، في ستانفورد بأَنَّ متوسط النمو والاستثمار والانفتاح قد ازداد بعد تحرير التجارة، وأنَّ العوائد المتوقعة من التجــارة من الممكن أن لا تظهر في المدى القصير لعدةِ أسبابٍ:

1- عدم الاستقرار الاقتصادي والذي من شانه أن يخلق تناقض في السياسة النقدية والسياسة المالية.

2- الضغط على أموال القطاع الخاص والذي يقلل دخول شركات جديدة.

3- الضغط على معدلات الصرف والتي من شانها أن تقلل التنافسية للمنتجات.

4- المهارات ورؤوس الأموال غير الكافية والتي من شانها أن تأخذ الفائدة من تكامل الفرص والتي تزداد مع تحرير التجارة.

5- القيود الخارجية مثل سهولة الوصول إلى السوق، فصادرات أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية (WTO) تخضع لقيود وارتباطات عالمية تجعل الدول الأخرى غير متشككة في جودتها وصلاحيتها، وهذا من شانه أن يعزز التجارة مع هذه الدولة أي أن سلع الدول المنخرطة ضمن قواعد تحرير التجارة الدولية تصبح سلع دولية غير مرتبطة بمنطقة معينة من العالم. وهناك التجربة الآسيوية في الصادرات التي أثبتت بأنَّ الإنجاز القوي للصادرات له أهمية كبيرة في نمو الاقتصاد وهذا مؤشر على أن هناك توفر عدة عناصر لتقوية وتدعيم الصادرات منها البنية التحتية والبيئة الاقتصادية الكلية.

فالتنوع الناجح في الصادرات يعتمد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والذي يتضمن بنية اقتصادية كافية من اجل إيجاد خدمات إنتاجية فعالة، فالجهود في تنويع الصادرات تتطلب عملية أفقية وعمودية فالتنويع العمودي يتضمن معالجة على الأقل في المنتجات المعدنية والزراعية وذلك من أجل رفع قيمة الصادرات.

أما التنوع الأفقي فيتضمن نقل نشاطات إنتاجية واكتشاف أسواق لهذه المنتجات لعدة منتجات فمن أجل تشجيع الصادرات يجب بذل جهود كبيرة، في تحسين التقنيات التقليدية في الإنتاج من أجل تقليل تكلفة الوحدة المنتجة حتى تستطيع أن تنافس عالميا. ففي ظل تحرير التجارة تتحسن الطاقة الإنتاجية لكل وحدة من مدخلات الإنتاج ورفع الجودة والنوعية للناتج، والعمل على ربط هذه النشاطات الإنتاجية بالأسواق العالمية، وجميع هذه العمليات تحتاج إلى تخصيص الموارد باتجاه المشاريع الصغيرة.

والعوامل التي تؤثر على الصادرات في ظل تحرير التجارة هي:

أ- الانفتاح الاقتصادي

إنَّ سياسة الانفتاح الاقتصادي تتضمن تعبئة الموارد المتاحة وتوفير الظروف والضمانات التي تشجع تدفق وانسياب التكنولوجيا المصاحبة لاستثمارات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر بهدف دعم الاقتصاد والتعجيل بالتنمية. وإنَّ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بين دول العالم يعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1- تبادل المعرفة والتقدم التكنولوجي، من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة من الدول الصناعية إلى الدول النامية.

2-توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية في الدول التي فقدت القدرة على إيجاد التكوينات الرأسمالية وتخفيف أعباء التمويل.

3- تعمل سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا إلى رفع قدرة المجتمع على استيعابها وتطويرها ثم توليدها بالمقدرات الذاتية مع توفير أكبر قدر من متطلباتها من الموارد المحلية، من حيث المعرفة الفنية تعليما وتدريبا وتطبيقا والتصميمات الهندسية والعمالة الماهرة والأداء ومستلزمات الإنتاج والإدارة والتسويق (الصاوي، 1992).

ونجاح الاقتصاد في ظل الانفتاح يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية:

1- نوعية إصلاح النظم والسياسات الهيكلية.
2- القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية.
3- حرية التعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

وقد أشار العديد من الاقتصاديين مثل Blassa(1985)، و(1993) Edward إلى أهمية تشجيع الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والذي يتم من خلاله تبني سياسات تصدير قائمة على تحفيز الصادرات. وقد بينت تلك الدراسات وجود علاقة عضوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث أنَّ ارتفاع الأول يساهم في رفع معدل نمو الثاني.

تعود جذور الانفتاح الاقتصادي الحقيقية إلى نظرية هيكشر – أولين. فقد توصل أولين إلى فرضية اقتراب أسعار عوامل الإنتاج في حالة وجود تجارة عالمية

حرة، في حين أشار هيكشر إلى أن التجارة الحرة تفضي إلى تعادل أسعار عوامل الإنتاج. أي أنّه في ظل التجارة الحرة والانفتاح يكون هناك فرصة أمام الدول النامية بالحصول على التكنولوجيا اللازمة للتصنيع بأسعار تقارب أسعار البلد المنشئ لها، وبذلك تستطيع أن تكتسب مزايا في الإنتاج الخاص بسلعها من شانها أن تدعم بها صادراتها وتحقق لها ميزة تنافسية عالية في الأسواق الأجنبية.

ب-الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي بأنه جميع ما يتم استثماره من رأس مال مادي من قبل أجانب داخل اقتصاد دولة معينة، وفي نظريات الاستثمار الأجنبي هناك نوعان من ترتيبات الإنتاج، من أجل إيجاد مشاريع متعددة الجنسية ذات تداخل راسي وتداخل أفقي، فالتداخل الراسي هو لتسهيل التجارة بزيادة الصادرات من المعدات الرأسمالية وخدمات عنصر الإنتاج من الدولة الأم وتصدير منتجات باستعمال عناصر إنتاج من دول أخرى، أما التداخل الأفقي فهو يمثل التجارة التعويضية أي أن مشاريع الشركات متعددة الجنسيات تقوم بنقل الإنتاج من الصادرات من دول المنشأ إلى بقية الدول الأخرى (عبد الغفار، 2002).

يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في رفع كفاءة الصادرات في غالبية الدول كما وجد في ايرلندا وبريطانيا. ففي حالة الصين نجد أن التصدير الموجه لقي تفعيلاً وتشجيعاً من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، فمستوى الاستثمار الأجنبي وخلق المشاريع المتعددة الجنسية عملا على تنمية قطاع الصادرات حيث كان هناك مشاركة موجبة بين هذين القطاعين (WTO,1996).

ويعتبر الاستثمار الأجنبي الطريق الأهم في نقل المهارات والمعرفة والتكنولوجيا إلى الدول النامية، وأيضا يعتبر العامل الأكثر أهمية في الكفاءة الصناعية، فالدول تستطيع أن تعمل على تسريع تنميتها الصناعية بالدخول في أنظمة الإنتاج العالمية المتكاملة(عبد الغفار،2002).

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير لا بد من توافر ما يلي:

1- تبسيط إجراءات الاستثمار.

2- التخفيف من القيود الواردة على الملكية الأجنبية.

3- فتح مجالات أوسع أمام الاستثمار الأجنبي.
4- التخفيف من القيود غير الجمركية والاحتكارات المتعلقة بالواردات.
5- إلغاء الرسوم على السلع المعاد تصديرها.
6- توفير حوافز للاستثمارات ذات التوجه التصديري.
7- تبسيط انسياب حركة السلع.

ج- شروط التبادل التجاري

عرفت شروط التبادل التجاري على أنها النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار المستوردات، ونظرا لان صادرات وواردات كل دولة لا تتكون من سلعة واحدة، وإنما من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، فإننا نحتاج إلى استخدام الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات.

وعند تحسن شروط التبادل التجاري فان ذلك يظهر في تحسن الدخل الحقيقي للدولة.((ونتيجة تحسن شروط التبادل التجاري بين الدول يعمل ذلك على إشباع اكبر مما لو لم يكن هناك تجارة دولية، زيادة الثورة الصناعية الناشئة، توفير أسواق لمنتجات الدول النامية كونها من منتجات المواد الأولية، ويؤدي التبادل التجاري إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية، زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص، وتقسيم العمل الدولي))، وعند تحديد معدل التبادل التجاري الدولي يجب الأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين هما:

1- حجم الطلب

عند قيام علاقات تجارية دولية بين دولتين، فإن معدل التبادل الدولي يتجه لمصلحة الدولة ذات الطلب الأقل وذلك لأنها تحصل على ربح أكبر بينما الدول ذات الطلب الأكبر فإنها تحصل على ربح اقل.

2- مرونة الطلب

إذا كان هناك تبادل تجاري بين دولتين وأسفر هذا التبادل عن عجز في ميزان إحداهما أي أن قيمة صادراتها اقل من قيمة وارداتها، فهناك يكون تدهوراً معيناً في معدل التبادل التجاري، فالتوازن يتحقق مع تدهور بسيط في معدل التبادل التجاري إذا كان طلب دولة على سلع الدولة الأخرى مرنا، أما إذا كان طلب كل

دولة على سلع الدولة الأخرى غير مرن، فالتوازن لا يتحقق إلا مع تدهور كبير مع معدل التبادل التجاري الدولي (الصرن، 2000).

د- الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري

يشكل الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري أهميـــة كبيـــرة فـــي زيـــادة الصادرات المحلية إلى هذا الشريك، حيث أن ارتفاع حجم الناتج لهذا الشريك يتبعـــه زيادة في وارداته بموجب النظرية الاقتصادية، وفي ظل تحرير التجارة فـــإن ســـلع الدولة المصدرة ستكون معفاة من الجمارك وبذلك تكون لها فرصة للوصـــول إلـــى أسواق هذا الشريك بسهولة، في حالة التجارة الخارجية لـــلأردن هنـــاك الشـــريك التجاري الأمريكي الذي يتمتع بقوةٍ سوقيةٍ ذات قدرةٍ شرائيةٍ عاليةٍ والتي عززت نفاذ الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكي بعد اتفاقية التجارة الحـــرةِ بـــين البلـــدين وزيادة قدرة المنتجات الأردنية على منافسة مثيلاتها في السوق الأمريكي مـــن دول جنوب شرق أسيا والصين.

هـــ - الناتج المحلي الإجمالي الأردني والصادرات في ظل الإنفتاح الاقتصادي

إن ما حققه نمو الناتج المحـــلي الإجمالي الأردني في السنوات العشر الأخيرة انعكس على قطاع الصادرات بمستوى تصاعدي، مما حفز المنتجين على زيادة إنتاجهم وتحسين جودتها في ظل جو من التنافس، وهذا كله عمل على تحقيق وفوراتٍ اقتصاديةٍ (Economics Return of Scale) أسهمت في تخفيض تكلفة الوحدة من الإنتاج الذي سيـــؤدي إلى انخفـــاض أسعـــار المنتجـــات بشكل عام وانخفاض قيمة الإنتاج الذي يذهب للتصدير بشكل خاص، وبذلك تزداد المقدرة التنافسية للسلع في الأسواق الخارجية. وفي المقابل فإن تدني معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي تعد من أهم الأسباب التي تقف وراء تدني حجم الصادرات، ذلك أن عملية التصدير لاحقة لعملية الإنتاج.

وبالرغم من أن الصادرات الحقيقية تستجيب بسرعة للتغيرات فـــي مســـتوى الدخل العالمي أو التجارة العالـــــمية فان انخفاض القدرة التنافســـية يتســـبب فـــي تخفيض الصادرات بشكل تدريجي، والسبب فـــي ذلـــك إن المصـــدرين لا يكونـــوا

متأكـــدين فيمـــا إذا كـــان الإنخفـــاض فـــي القـــدرة التنافســـية مؤقتـــا أو بصـــفة مستديمة.(الدجيلي، الفرجاني،2001).

وقد لجأت بعض الدول إلى فرض قيود على الصادرات لأسباب منها:

1- تخفيض الآثار التضخمية للطلب الأجنبي، فخفض الصادرات يزيد من كميات السلعة المتوفرة محليا فينخفض سعرها.

2- تحسين معدلات التبادل، فوضع قيود على الصادرات يعني تخفيض المعروض منها في السوق الدولية وبالتالي رفع سعرها في السوق الدولية.

3- أسباب سياسية فتضع الحكومات قيودا على الصادرات لأحدى الدول عقاباً لمواقف أو قضايا سياسية أو لوضع ضغوط للحصول على تنازلات سياسية منها.

4- أسباب استراتيجية، كالرغبة في الحفاظ على مخزون كاف من السلعة لمجابهة تطورات غير متوقعة (أبو شرار، 2007).

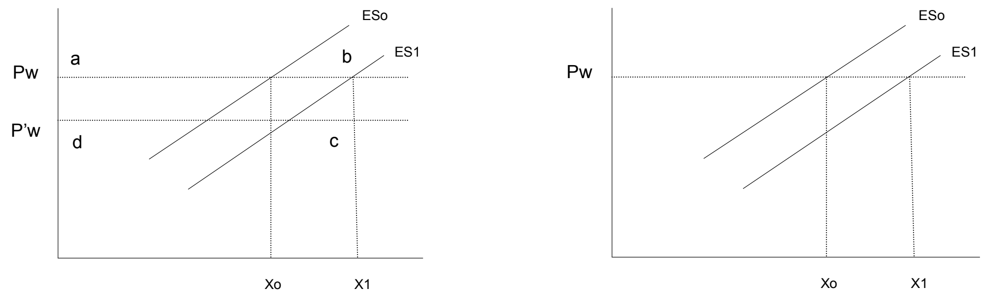
5.2 التمثيل البياني لأثر تحرير التجارة على الصادرات

يوضح الشكل (2) كيف أن تحرير التجارة يؤثر بشكل ايجابي علـــى منحنـــى عرض الصادرات، حيث أن تحرير الواردات يظهر بشكل مباشر في زيادة عـــرض الصادرات عن طريق تغير معدل سعر الصرف الحقيقي، فتخفيض السعر المحلـــي على الأقل لبعض الواردات سوف يجعل المستهلكين يحلون هذه السلع بســـلع غيـــر قابلة للتجارة، فالانخفاض في طلب السلع غير المتاجر فيها يخفض سعرها بالنســـبة إلى السلع المتاجر بها، و يعمل تغير السعر النسبي هذا على خفض قيمـــة التبـــادل الحقيقية، وهذا الانخفاض في أرباح إنتاج السلع غير المتاجر بها ســـيجعل الإنتـــاج للصادرات أكثر جاذبية نسبيا وسيزيد في عرض الصادرات.

إن التخفيض في سعر الصرف الحقيقي متبوعا بتحرير الواردات يتمثل فـــي انتقال لمنحى الصادرات من ES_0 إلى ES_1 كما في الشكل رقم (2)، وهذا الإنتقـــال في منحى عرض الصادرات يعمل على زيادة الصادرات من X_o إلى X_1 فإذا كان بلد التصدير المنضم إلى التجارة الحرة يملك قوة سوقية، فإن الزيادة في الصادرات

سوف تدفع السعر العالمي إلى الانخفاض من P_w إلى P'w بحيث يعتمد حجم الانخفاض هذا على ميل منحنى الطلب على الصادرات.

فتأثير الرفاهية الناتجة عن تحرير التجارة يقاس بالمساحة abcd فإذا كانت الدولة ذات الحجم الصغير في هذا السوق، فان الزيادة في التصدير لا تؤثر على السعر العالمي. أي أن الدول الصغيرة إذا تخصصت في صناعات معينة تمتلك فيها ميزة نسبية فسوف تجني أرباحاً وهذا يتوافق مع نظرية هيكشر – أولين.



شكل رقم (2- أ) عرض الصادرات لدولة صغيرة الحجم

شكل رقم (2- ب) عرض الصادرات لدولة كبيرة الحجم

شكل (2)

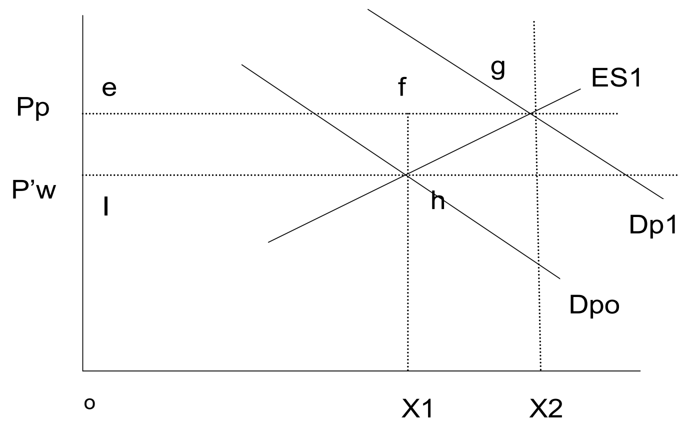
عرض الصادرات

أما إذا تم التحرير ضمن مجموعة من الدول حديثة الدخول في تحرير التجارة تكون النتيجة تحرير تبادلي من قبل الشركاء التجاريين في صادراتهم، فالدولة حديثة الانضمام في اتفاقيات التجارة الحرة تتأثر بالعوائد المتحققة من التجارة بالنسبة للصادرات. فإذا عمل الشركاء التجاريون على تخفيض التعرفة على صادرات هذا الشريك فان هذا سيعمل على نقل منحنى طلب الصادرات من Dp_0 إلى Dp_1 في الشكل رقم (3) وعرض الصادرات من الشريك حديث الانضمام إلى الشركاء التجاريين وهذا يظهر في شكل المنحنى ES_1.

بالرجوع إلى صيغة اتفاقية التجارة الحرة فإن السعر الذي يستلمه الشريك الذي انضم حديثا لاتفاقية التجارة الحرة هو السعر المتداول في دولة الشريك التجاري وهو اقل من السعر الذي تم تطبيق التعرفة عليه من قبل هذه الدولة على السعر الصافي. هذا السعر يعادل السعر العالمي('Pw) إذ أنه من المفترض بان يكون

السعر المحلي للشريك التجاري مساوياً للسعر العالمي مضافة إليه التعرفة. فمن خلال اتفاقية التجارة الحرة يكون السعر الذي تم استلامه من قبل الشريك حديث الانضمام، هو: Po في الشكل رقم (3) ويتم ظهور الربح من خلال انتقال السعر من Pw' إلى Pp . الفائدة بالنسبة إلى الشريك حديث الانضمام تعطى بالزيادة في السعر، Tp=(Pp-Pw') مضروبة بكمية الصادرات الأولية (X_1) بالإضافة إلى الأرباح الناتجة عن قدرة الأعضاء الجدد لزيادة عرض الصادرات إلى هذا السوق، والذي يظهر بالمساحة fgh في الشكل رقم (3)، تم تمثيل الإرباح الكلية بالنسبة للشريك حديث الانضمام بـ $fgh + tp.X_1$، إذا تم التعامل مع شريك تجاري حديث على انه دولة صغيرة الحجم نسبيا في سوق التصدير، يكون هذا التعامل في شكل فائدة صافية لهذا الشريك. بالنسبة للدول الكبيرة، فان التأثير الصافي لجانب تحرير التجارة يعتمد على الفرق بين المساحات abcd و eghi .

من الواضح أن تحليل جانب الصادرات يقترح بان ما يحدث لقيود التجارة بالنسبة للشريك التجاري الحديث يجب أن يكون جزءا هاما من تقييم اتفاقية التجارة لحرة المزمع توقيعها، فالفوائد لها علاقة ايجابية بحجم القيود الأولية المفروضة على صادرات الشريك حديث الانضمام تماما كما أن هناك أهمية لاستجابة السعر لصادرات الشريك الحديث، والتوازن لتدفق التجارة الأولية بين الشركاء.



شكل رقم (3)

التقاطع بين عرض الصادرات وطلبها في ظل تحرير التجارة

6.2 محددات الصادرات في ظل تحرير التجارة

حيث تنقسم هذه المحددات إلى عناصر خارجية وداخلية:

العناصر الخارجية:

أ- عناصر لها علاقة بظروف الوصول إلى الأسواق والعناصر الأخرى التي تؤثر على طلب الواردات.

ب- القيود الجمركية وسهولة الوصول إلى السوق الأجنبية المنافسة، والتي تتحدد بتكلفة النقل والتي تتضمن الجغرافيا والبنية التحتية المادية.

العناصر الداخلية:

وهذه العناصر لها علاقة بظروف جانب – العرض، فقدرة العرض تتأثر بموقع وجود هذه العناصر، وهي التي تؤثر على الوصول إلى المواد الأولية وتعتمد كذلك على تكلفة العنصر، مثل: العمل ورأس المال، فالزيادة في الصادرات سوف تقود إلى زيادة في أسعار عناصر الإنتاج ، فتخفيض سياسة القيود الجمركية للتجارة على المدخلات الوسيطة يعتبر خطوة قوية لتعزيز نفاذ الصادرات، عوضاً عن ذلك تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية هي المحدد المهم لنفاذ الصادرات.

وفي التحليل الديناميكي يعتبر التنويع مهما لا بد من تنميته من خلال القطاعات ويتحقق ذلك من خلال التحسين التكنولوجي، فالتقدم التكنولوجي لا يمكن أن يكون فعالا بدون وجود رأس مال بشري كافي، وهذا الأسلوب يتضمن بأنَّ الاستثمار العام يجب أن يخصص أيضا إلى رفع مستوى رأس المال البشري من خلال التعليم.

ويتوجب ذلك بذل الجهود لتطوير القطاع الصناعي بذل اهتمام أكثر لتحسين تكنيكات الإنتاج التقليدية في بنود التكلفة لكل وحدةٍ، الإنتاجية لكل وحدة من عناصر المدخلات، الكمية والنوعية للإنتاج، ربط النشاطات الإنتاجية بالأسواق وهذا يتضمن إعادة تخصيص الموارد باتجاه المشاريع الاقتصادية صغيرة الحجم.

ولمعرفة كيف تتم عملية تحرير التجارة هناك أربعة أشكال تمر بها:

1- التحرير من جانب واحد: وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحـواجز الحمائيـة حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.

2- التحرير الثنائي: حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهمـا معا.

3- التحرير الإقليمـي: وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطـوير ترتيبـات التجـارة الإقليمية فيما بينهم بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم.

4- التحرير متعدد الأطراف: وفيه يتم التحرير على مسـتوى العـالم مـن خـلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

ولقد كان النموذج السائد منذ الاستقلال السياسي للدول النامية بالنسبة للتجارة الدولية أنه لا بد من فرض القيود على التجارة، وأن تخضع للتخطيط من جانب الدولة وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

1- حماية الصناعة الوطنية الوليدة وذلك بمنع استيراد السلع المماثلة من الخارج.
2- حماية ميزان المدفوعات نتيجة عدم وفرة العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد وبالتالي: لا بد من وضع اولويات للاستيراد.
3- حماية خطط التنمية حتى لا تخضع للتقلبات في الأسواق العالمية، وتصبح رهينة للتبعية الاقتصادية.
4- أهمية تنوع الإنتاج.

7.2 الآثار الاقتصادية التي تنتج عن تحرير التجارة

لكل سياسة اقتصادية هناك آثار فمنها من يؤثر بشكل ايجابي على الاقتصـاد، ومنها من لا يؤثر أو يؤثر بطريقة عكسية فعملية تحرير التجارة في الدول الناميـة من الممكن أن تقود إلى الآثار التالية:

1.7.2 الآثار الايجابية:

تكمن الآثار الايجابية في تحسين ورفع الأداء الاقتصادي من خلال زيادة النمو المتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ولكن أدبيات النظرية الاقتصادية لم تقدم لنا علاقة واضحة بين تحرير التجارة والنمو، وهذا عائد للغياب التقليدي للأرضية النظرية التي تربط بين السياسات التجارية المحلية والنمو(Edwards, 1993).

فالنظرية النيوكلاسيكية تفترض بأنّ تحرير التجارة سيقود إلى آثار متساوية من خلال تحسين تخصيص الموارد، ولكنها لم تكن واضحة حول آثار النمو الناجمة عن تحرير التجارة ومن ثم فان المسؤولية وقعت على الدراسات التجريبية للتوضيح وتحليل العلاقة بين تحرير التجارة والنمو.

وقد تبين أن الدول الأكثر تحريرا للتجارة يكون أداؤها الاقتصادي هو الأفضل، ولكنها لم تسعى لتحليل العلاقة بين تحرير التجارة والنمو ومن ثم لم توضح القنوات التي يمكن بواسطتها لعملية التحرير أن تؤثر ايجابيا على النمو، وهذا ما قامت به الدراسات القياسية بين الدول والتي بينت أن هناك قناتين يمكن من خلالهما أن يؤثر تحرير التجارة ايجابيا على النمو وهما: نمو الصادرات ونمو الإنتاجية.

ومع الانفتاح على المستوى العالمي لحركة المال والاقتصاد والتجارة، فإنّ الآفاق الإنتاجية والتبادلات تنتظم أكثر فأكثر تبعاً لقواعد تنافسية وتقنيات ووسائل وأسواق تعمل في حقل عالمي واسع، والشروط الخاصة بكل بلد والمحددات في مساحة ووقت معينين لم تعد لها إلا أهمية ضئيلة وثانوية وكمتغيرات يجري العمل على تقليص آثارها إلى الحد الادنى الممكن (العربي، 1999).

ويمكن أن نلخص أهم الآثار الايجابية لتحرير التجارة (قابل، 2004)

1- اتفاقيات تحرير التجارة تتيح للدول النامية فرصا أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة كالمنتجات الزراعية، والمنسوجات حيث سيؤدي الإلغاء التدريجي لحصص الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى زيادة نفاذ

صادرات الدول النامية من هذه السلع إلى الدول المتقدمة والتنافس بشكل قوي بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية.

2- الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الجات تكفل للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى.

3- يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة حجم التجارة الدولية مما يؤدي إلى: زيادة الإنتاج وزيادة الطلب سواء من الدول الصناعية أو الدول النامية.

4- نتيجة لزيادة حدة المنافسة داخل السوق المحلية يجب أن يؤدي ذلك إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات حتى تستطيع منافسة السلع الأخرى.

5- من المفترض أن يعمل تحرير التجارة على تعزيز دخل البلاد من خلال دفع الموارد على التحرك من الاستخدامات الأقل إنتاجية إلى الأكثر منها، أو كما يسميه الاقتصاديون: استخدام الميزة التنافسية (ستكلتز، 2003).

6- إن تحرير التجارة من الممكن أن يؤدي إلى التخصص في الصناعة، وهذا بدوره يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج وبالتالي إلى مزيد من الرفاهية الاقتصادية.

2.7.2 الآثار السلبية لاتفاقيات تحرير التجارة:

هناك شبه اتفاق بين غالبية الاقتصاديين على أن الدول النامية ستتعرض لبعض الآثار السلبية نتيجة اتفاقيات تحرير التجارة ومن هذه الآثار السلبية:

أ- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصاً المواد الغذائية من جراء إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة.

ب- تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموما وصادرات الدول الأقل نموا بوجه خاص تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات والمزايا المرتبطة باتفاقية لومي.

ج- ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سيترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفةِ استيراد التكنولوجيا، وفي الأتاوات والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر، والبرمجيات وما إلى ذلك.

د- تعتبر الدول النامية أن مساومات التعرفة لا تقوم على المساواة لان تحرير التجارة لم ينطبق إلا على السلع الصناعية، وإنَّ حرية التجارة القائمة على تقابل الالتزامات بين الدول المتقدمة والدول النامية ستؤدي إلى استمرار الدول النامية في التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية (الحجار، 2003).

هـ- إن التركيز والاهتمام في تحرير التجارة ينصب على جانب التجارة في المقام الأول قبل التنمية والتي يجب أن يوجه لها الاهتمام وانه يتم التغاضي عن التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية وتعمد عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي إذ من الممكن جدا أن يكون اثر هذا التحرير ايجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو، وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية لأن إنهاء إجراءات الحماية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع ويعرض الصناعات الوليدة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما أن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج القومي اثر تحرير التجارة قد تكون مؤقته ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي.

فالنقطة المفصلية في تحرير التجارة هي تركيز الإنتاجية الكلية في الاقتصاد المحلي بالسماح للدولة بتركيز استثماراتها في القطاع ذو الميزة النسبية، وهناك في هذا الإطار نقطتان هامتان هما:(Adenikinju, 2002).

أولا: إن تحرير التجارة من الممكن أن يعمل على خنق الإنتاج الصناعي المحلي بفتح الاقتصاد للمنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية مؤدياً ذلك إلى إرغام الصناعات الوليدة على الإغلاق.

ثانيا: أن السياسة التجارية الموجهة ستعمل على استمالة الكفاءة الصناعية في الاقتصاد بدفع المنشات المحلية للمنافسة، والعمل على تخصيص عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية، وهذا سوف يعمل على زيادة حجم الإنتاج

المحلي ورفع الميزة التنافسية للمنتجات وبالتالي زيادة مقدرتها للوصول إلى الأسواق الأجنبية الخارجية بسهولة.

وهناك بعض السلبيات من الإنضمام لتحرير التجارة على المستوى الإنتاجي والخدمي. فقد تواجه القطاعات الحديثة منها مصاعب الصمود أمام الانفتاح الكبير على العالم الخارجي واحتمالات انعكاس ذلك على التشغيل وتعرض بعض هذه الصناعات "خاصة تلك التي لا تستطيع التأقلم مع الوضع الجديد إلى الإغلاق والخروج من السوق، وهناك مخاطر حقيقية ستتعرض لها صناعة المنسوجات والألبسة وصناعة الأدوية وقطاع المقاولات التي ستواجه مخاطر الانفتاح الاغراقي ومتطلبات حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف ومنافسة كبريات شركات المقاولات الإقليمية والعالمية (عبيدات،وآخرون 2001).

8.2 تحرير التجارة الأردنية

بدأ الأردن في برنامج الإصلاح الاقتصادي نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حيث لجأ إلى العديد من الإجراءات التي تساعد على نمو الاقتصاد. فقد لجأ الأردن إلى تعزيز اقتصاده بالعديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية، ورفع القيود عن الاستثمار الأجنبي، وأصدر العديد من التشريعات التي في مجملها تصب في تحرير التجارة الأردنية عوضا عن الإصلاح المالي الذي تمثل في إعادة ربط العملة الأردنية بالدولار الأمريكي، والعمل على بناء العديد من المناطق الصناعية المؤهلة(Qualified Industrial Zone)، والذي ساعدت على تعزيز االمقدرة التنافسية للصادرات الأردنية.

هناك العديد من الآثار الايجابية لتحرير التجارة الأردنية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتغلب على مشكلة صغر حجم السوق وتعزيز الثقة بالاقتصاد الأردني. فتحرير التجارة من شانه أن يحقق مزايا تنافسية للصناعة الأردنية من خلال الاندماج، والتكامل والتعاون الفني والتقني في رفع كفاءة الإنتاج، والعمل على استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والتسويق والترويج.

وقد عملت الحكومة الأردنية على تضمين سياسات تحرير التجارة في إطـــار عملية التكيف الهيكلي، وذلك لكونها ضرورية وأساسية من اجل ضمان عملية نجاح تحرير التجارة الأردنية.

فقطاع التصدير الأردني حقق معدلات نمو ملحوظة، وذلــك لموقــع الأردن الاستراتيجي الذي يتوسط العديد من دول المنطقة. وتتميز علاقاته التجارية بدرجـــة عالية من التبادل القوي مع شركائه التجاريين. إن تحرير التجارة الأردنيـــة وعقــد الإتفاقيات الثنائية وإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فتخفيض الدعم المقدم للمنتجات السلعية في الدول الشريكة للأردن تجاريـــا حسب قواعد منظمة التجارة العالمية سيتيح المجال لبعض المنتجات والسلع الأردنية في الوصول إلى الأسواق العالمية ومنافسة المنتجات الأجنبية وخاصة منتجات الدول الآسيوية.

وقد مرت عملية تحرير التجارة الأردنية في ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة التصحيح الاقتصادي (1989).

كان الهدف من هذه المرحلة هو تحقيق استقرار سعر الصرف، والعمل على تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، والعمل على ترشيد الإنفـــاق الحكــومي بحيـــث تنطلق عملية تحرير التجارة بدون مواجهة عقبات تذكر. وقد هدفت الحكومـــة مـــن وراء برنامج التصحيح الاقتصادي إلى تحقيق عدة أهداف منها:

1- تحرير أسعار الفائدة، وتم تحقيق ذلك على مراحل وبصورةٍ متوائمةٍ مع سرعة خطوات الإصلاحات في القطاع الحقيقي، ومع التقدم العام في تحقيـــق الاســـتقرار الكلي في الاقتصاد.

2- الابتعاد عن الائتمان الموجه بالتزامن مع تحرير أسعار الفائدة حيـــث تتضـــمن ذلك إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان المقدم مـــن البنـــوك علـــى مراحل.

3- التوجه نحو عوامل السوق في تمويل التنمية حيث تـــم الانتقـــال نحـــو تـــوفير الاحتياجات التمويلية استنادا إلى عوامل وآليةِ السوق من خـــلال إصـــدار أذونـــات الخزينة التي يتم بيعها بالمزاد.

4- تطوير السوق النقدي في ضوء التراجع في العجوزات المالية للمملكة الأردنية وقيام السلطات بتمويلها من خلال مصادر حقيقية غير تضخمية، حيث تحررت السياسة النقدية للأردن واكتسبت مزيدا من الإستقلالية، وقد كان من أبرز الإصلاحات في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية، التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسات النقدية لتحل تدريجيا محل أسلوب التدخل المباشر الذي دل الواقع العملي على انه اقل كفاءة في تمكين السياسة النقدية من بلوغ أهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وبناء مستوى ملائم من الإحتياطات، ومكافحة الضغوط التضخمية، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق معدلات ملائمة من النمو الاقتصادي الحقيقي القابل للاستمرار.

المرحلة الثانية: مرحلة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (1994-1998).

قامت الحكومة بالعديد من الإصلاحات والتشريعات في مجال الضريبة والجمارك والإدارة الإلكترونية، وقد أعطت المزيد من الحرية الاقتصادية لمشاريع ضخمة ومستثمرين أجانب وعرب، وقد تكللت هذه الجهود بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1999.

وفي هذه الفترة تم توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية في مجال التجارة الحرة، وقد باشرت الحكومة الأردنية ببناء المناطق الصناعية المؤهلة(Qualified industrial Zone) والتي تعمل على زيادة حجم الصادرات إلى الخارج.

المرحلة الثالثة: تطبيق اتفاقات التجارة الحرة (2001).

في هذه المرحة بدأت الحكومة الأردنية بعقد اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الأقطاب الاقتصادية سواء الاتحاد الأوروبي أم الولايات المتحدة.

9.2 الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات الحديثة والتي تناولت تحرير التجـارة لمـا لهـذا الموضوع من تأثير كبير على الاقتصاد ككل، فهناك من تنـاول تحريـر التجـارة بالنسبة للاقتصاد الجزئي وهناك من تناوله بالنسبة للاقتصاد الكلي والدراسات التالية توضح كيف أن تحرير التجارة يؤثر على الاقتصاد الكلي بشكل عام:

دراسة **أبو الهيجاء**، (2004) "تحرير التجارة والنمو الإقتصادي" (حالة الأردن)، عملت هذه الدراسة على اختبار العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، فقد عرض الباحث نموذجا بسيطا اخذ بالاعتبار الانتشار الدولي للمعارف الفنية وتراكم رأس المال البشري والمادي وقد استعمل بيانات للفترة (1978 -1998) في الأردن. استخدمت الدراسة مؤشر النمو في معدل دخل الفرد السنوي كمتغير تابع ومؤشر الإنفتاح التجاري، وعدد اليد العاملة الذين حصلوا على الثانوية العامة على الأقل، ودخل العامل الحقيقي في السنة T كمتغيرات مستقلة. أظهرت نتائج الدراسة أن الانفتاح التجاري هو احد مظاهر تحرير التجارة حيث يساهم في تسريع النمو الاقتصادي، وهذا يحصل عندما تبحث الشركات عن الفائدة مع عدم التحيز في الإنتاج وضخ الأموال في القطاعات الإنتاجية التي تتمتع الدولة فيها بميزة تنافسية.

دراسة **الخامري**، (2001) "تحرير التجارة في اليمن وأثـره علـى القطـاع الصناعي"، تناولت هذه الدراسة تحليل اثر تحرير التجارة في اليمن خـلال الفتـرة (96-1997) في إطار بـرامج الإصـلاح الاقتصـادي مـن مختلـف جوانبهـا (إجراءاتها، ومصداقيتها، وكذلك قياسها) وبيان اثر تحرير التجارة على القطـاع الصناعي، واثر تحرير التجارة على الحالـة الماليـة والميـزان التجـاري والأداء الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى نجاح عملية التحرير في نقل النظـام التجـاري اليمني من نظام مقيد للتجارة مع نهاية العام 1995، إلى جعله نظاما مفتوحاً نسـبياً للتجارة مع نهاية العام 1999. وقد تحقق ذلك بفعل تخفيض متوسط معدل التعرفـة الجمركية "غير المرجح " من (62.3%) للعام 1995 إلى (13.8%) للعام 1999. كذلك بفعل إلغاء القيود الكمية "غير الجمركية "على التجارة مثل التراخيص والقيود

على سعر صرف الريال اليمني، وبينت الدراسة أن عملية تحرير التجارة لم تـؤثر سلبا على الوضع المالي أو الميزان التجاري وذلك على عكس ما كان متوقعا ولكن هذه العملية لم تؤد إلى زيادة الصادرات كأحد أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

دراسة **أبو داهش** (2001) "بعض تـأثيرات تحرير التجارة الخارجية التدريجي على الاقتصاد السعودي" فقد تبنت هذه الدراسة نموذج التوازن العام المحسوب ديناميكيا لتحليل اثر تحرير التجارة على الاقتصاد السعودي لمعرفة تأثير تحرير التجارة على إيرادات الحكومة بالإضافة إلى تسعة قطاعات اقتصادية منتجة. وتبنت هذه الدراسة فرضيات المدرسة النيوكلاسيكية لاقتصاد صغير ومفتوح ضمن أسواق تنافسية إلا أن القطاع النفطي سيعامل كقطاع تمتلك السعودية قوة التأثير فيه.

وكانت النتائج أن تحرير التجارة الخارجية سيؤدي إلى تخفيض الإيرادات الحكومية ومن ثم الاستهلاك الحكومي في المدى القصير، إلا انه وفي المدى البعيد سيتلاشى تأثير تحرير التجارة الخارجية على إيرادات الحكومة، نتيجة تعويض الفاقد من تخفيض التعرفة الجمركية، عن طريق الزيادة في إيرادات الضرائب غير المباشرة والإيرادات المتحققة من قطاع النفط.

دراسة **عبيدات، وآخرون** (2001) "الصادرات الصناعية ودور اتفاقيات التجارة الحرة في تنشيطها"، حيث تناولت هذه الدراسة الخطوات التي يجب أن يتبعها الأردن بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الاستعراض لما تم توقيعه من اتفاقيات تحرير التجارة، وجهود الأردن لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الإصلاح الاقتصادي في مجال السياسات المالية والنقدية، وقد خرجت الدراسة ببعض التوصيات منها:

1- دعم الاقتصاد الوطني حتى يتمكن من دخول المنافسة العالمية.
2- تبني برامج خاصة لتأهيل الصادرات الصناعية الأردنية، لزيادة قدرتها على المنافسة و التعامل في مرحلة الانفتاح الاقتصادي وخاصة في مجال الجودة وسوية الإنتاج.
3- تبني سياسة صناعية تركز على الميزة التنافسية للصناعات، وتوفير الحوافز اللازمة للصناعات الواعدة.

4- العمل على تطوير الأداء التصديري وتعزيز الصادرات الوطنية خاصـــة إلـــى الأسواق العربية المجاورة.

5- تعزيز البيئة الاستثمارية بحيث تكون جذابة للاستثمار الأجنبي والعربي.

6- الاستمرار في إعفاء الصادرات من ضريبة الدخل لأطول فترة ممكنة.

7- إعادة هيكلة قطاع الصناعة، لإقامة شركات صناعية قـادرة علـى اسـتيعاب التقنيات الحديثة وتستطيع الإنتاج بكلفة تنافسية.

دراسة (**Penelope Pacheco – Lopez,**(2005 "تأثير تحرير التجـارة على الصادرات والواردات والميزان التجاري والنمو" (حالة المكسيك).

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير تحرير التجارة خلال منتصف الثمانينات، حيث شمل تحرير التجارة اتفاقية لتحرير التـجارة لأمريكا الشمالية (نافتا) وقد اسـتخدم الباحث الصادرات كمتغير تابع، وسعر الصرف الاسمي والسعر المحلـي، ونـاتج الولايات المتحدة، والمستوى العام لأسعار في الولايات المتحدة بالإضافة لمتغيـرات وهمية تمثل السنوات التي شهدت صعود في تحرير التجارة كمتغيرات مستقلة.

وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح التجاري خلال منتصف الثمانينـات لـه دلالة إحصائية وتأثير على التجارة والصادرات والواردات، فتأثير منطقة التجـارة الحرة " نافتا "على الصادرات كان قليل التأثير، وهذا يعتبر احد التفسيرات لانخفاض النمو الاقتصادي المكسيكي في السنوات القليلة الماضية فإقامة منطقة التجارة الحرة نافتا لم تعمل على تحسين في النمو الاقتصادي كما وعد به القادة السياسيين.

دراسة (**Xiaohui liu , Chang Shu** , (2001 "محددات كفاءة الصادرات وتأثير العضوية في منظمة التجارة العالمية على قطاع الصادرات كثيف العمالـة"، مؤشرات من القطاع الصناعي الصيني .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر محددات كفاءة الصادرات الصـينية بشـكل أساسي وتأثير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الصادرات كثيفـة العمـل مستخدمة بيانات قطاعية في مستويات مختلفة من الصناعة، وقد أشارت المؤشرات بان كفاءة الصادرات في مستويات الصناعة هو ذات دلالة إحصائية يتأثر بتكـاليف العمالة، ومستوى الاستثمار الأجنبي وحجم الشركات وحجم المبيعات المحلية.

وقد استخدم الباحث الصادرات كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبـــي المباشـــر كمحدد لتحرير التجارة، ومعدل حجم المبيعات إلى العدد الكلي من المنشات في هـــذا القطاع، والمعدل الكلي للأجور إلى الأعداد الكلية للعمال، معدل الإنفاق بالنسبة إلى حجم المبيعات الكلي، حجم المبيعات المحلية من قطاع الصادرات.

وقد خلص الباحث أن تأثير الانضمام في منظمة التجارة العالميـــة وتحريـــر التجارة الصينية ساعد في خلق تأثير موجب على الصادرات كثيفة العمل وخصوصا أن الصين لديها ميزة نسبية عالية في العمالة المتخصصـــة والمؤهلـــة ورخيصـــة التكاليف.

وقد كانت هذه الدراسة عبارة عن مرجع لدى الحكومة الصينية تعتمد عليهـــا لدعم الصناعات الناشئة والتي تعمل على تحديث بناء الصادرات والتي تكون لازمة لاستدامة نمو الصادرات.

دراسة(**Robert D. Sinclair,** (2001 "مناطق تأهيل الصادرات، الحافز لنجاح تحرير التجارة".

اختبرت هذه الدراسة تأثير إنشاء مناطق لتأهيل الصادرات في هاريس تودارو في أواسط أفريقيا في إطار من عدم التوظيف الكامل. أظهرت كيف أن هذه المناطق تظهر مثل قناة للانتقال إلى اقتصاد مفتوح يوصف بالثبات فهذا التحليل كشف عن الظروف المطلوبة لتفعيل إنشاء مناطق لتأهيل الصادرات، والتي تقود إلى مستوى ايجابي وتأثيرات تنموية في الدخل الفردي.

ومن خلال التحليل للنتائج توصل الباحث إلى أن إقامة منطقة لتأهيل الصادرات يساهم بنسبة 0.52 نقطة نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وان أكثر من 60% لها تأثير مباشر على انتقال قوة العمل من القطاع الزراعي إلى العمل في القطاع الصناعي في المناطق المؤهلة.

دراسة(**Eva Paus,Nola Reinhardt &Michael Robinson,** 2003) "تحرير التجارة ونمو الإنتاجية في مصانع أمريكا اللاتينية"(1970-1998).

فقد عمل الباحثون على اختبار العلاقة بين تحرير التجارة والنمو في إنتاجية العمل في الإنتاج الصناعي لعينة تكونت من 27 صناعة في سبع دول لأمريكا

اللاتينية من الفترة (1970 –1998)، واستعملوا متغيرات التجارة التالية: معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات، مؤشر الإصلاح التجاري، حيث لجأ الباحثون إلى استعمـــال اختبار GMM ESTIMATER. وجاءت نتائج الدراسة مشيرة إلى العلاقة الموجبة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثلاثة ونمو الإنتاجية وكذلك هناك علاقة موجبة وراء الاستغلال المناسب للتكنولوجيا ونمو الإنتاجية.

وأشارت الدراسة إلى أن تحرير التجارة يؤدي إلى استيراد المنافسة وهذا يعمل على إرغام المنشات المحلية لتكون أكثر منافسة للأجنبية، وان زيادة الإنتاجية ينعكس بأسعار منخفضة وجودة عالية نتيجة استخدم تكنولوجيا متقدمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة تنافسية الصادرات.

دراسة **Oluwole Owoye,** (1998) "هل يستطيع تحرير التجارة أن يجلب النمو الاقتصادي في أفريقيا".

من خلال هذه الدراسة اختبر الباحث التغييرات في النمو الاقتصادي والذي يكون مشابها في نتائجه للتغيرات في السياسات التجارية، الصادرات، الاستثمار في إثنا عشر دولة افريقية مستعملا نموذج تصحيح الخطأ العشوائي (VECM) وقد اخذ الناتج الحقيقي كمتغير تابع و الصادرات الحقيقية ومعدل الاستثمار ومتغير وهمي يمثل سياسات الإصلاح التجاري كمتغيرات مستقلة في النموذج. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عشرة دول من بين اثنتا عشر دولة يتأثر نموها بالصدمات التي تحدث في الصادرات، والاستثمار، والسياسات التجارية، وقد أكدت على أن النمو الاقتصادي من الممكن زيادته في بعض الدول الإفريقية من خلال التوسع في الصادرات، كما اقترحت الدراسة بان هناك حاجة ملحة لدول أفريقيا لتوظيف سياسات التحرير التجاري لخدمة النمو الاقتصادي من خلال الإنخراط في الإقتصاد العالمي الحالي.

دراسة(2003) **Utku Utkulu,Durmus Ozdemir,** "هل تحرير التجارة يقود إلى نمو اقتصادي على المدى الطويل في تركيا دراسة" 1950- 2000 .

قام الباحثان باختبار تأثير تحرير التجارة في المدى الطويل على نمو الدخل والنمو الاقتصادي في تركيا، فقد أشارت النتائج أن هناك علاقة سببية ومترابطة بين معدل النمو في الدخل وعدد من مؤشرات تحرير التجارة فالسياسة التجارية تؤثر على النمو في كل من المدى الطويل والقصير، ففي المدى الطويل التأثير يتأثر بالظروف الآنية ويعمل كلا من راس المال المادي والبشري المتراكم على تحديد التأثيرات على النمو.

دراسة **Evgenia Bessonova , Konstantin Kozlov , and Ksenia Yudaeva** (2002) "تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية للشركات الروسية".

فقد تناولت هذه الدراسة تأثير تحرير التجارة على الواردات والإستثمار الأجنبي المباشر على الشركات الروسية مستعملة بيانات للشركات من عام 1993-2000، وقد وجدت هذه الدراسة بان التنافس مع الواردات والإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على خلق تأثير ايجابي للشركات المحلية، وقد خلصت الدراسة إلى أن دخول شركات أجنبية في عدة قطاعات اقتصادية يعمل على التحسين في عناصر الإنتاج الكلية لهذه الشركات، والتي تقوم بإنتاج مدخلات لشركات أخرى أجنبية في القطاعات الاقتصادية أي أن هذا يدل على أن العديد من الشركات الأجنبية تتنافس فيما بينها داخل الإقتصاد الواحد بعد تحرير التجارة.

دراسة (Mona Haddad, 2001)" تنافسية الصادرات، أين تقف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

فمن الممكن أن تعمل العولمة على زيادة فرص التصدير لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهذه الدول تحتل مكاناً متوسطاً في سلم الميزة التنافسية وتبدو محاصرة من الأعلى والأسفل بمجموعة من الدول، من الصين حتى أوروبا فيكون من المهم تقدير تنافسية هذه الدول في الأسواق العالمية في مستوى من التفصيل، باستبعاد عنصر النفط، فالصادرات من هذه الدول ما زالت تعتمد بشكل كبير على المنتجات الأولية حيث أشارت البيانات أن عشرة من اصل خمس عشرة دولة أظهرت بان النفط هو عنصر التصدير الأساسي وعلاوة على ذلك فان غالبية هذه

الدول (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) تتشكل نصف صادراتها في ثلاث سلع فقــط فتنويع الصادرات منخفض جدا، لكن هناك تكثيف وتشديد من قبــل بعــض الــدول الخليجية والدول الغير نفطية على تنويع صادراتها، بينما هناك دول أخرى لم تصل إلى أي تقدم في تحديث صادراتها فهناك ثلاث مجموعات ضمن هذا التحليل منها ما حصل على الدرجة الأولى من هذه الدول في تنافسيه صـــادراتها، وبعضـــها حقــق جهود ملموسة في التنويع والتحديث لصادراتها بينما الدول التي بذلت جهــود فــي تحــسين تنافسية الصادرات من القطاعات الغير نفطية لم تكن ملموسة، فمن اجــل تحقيق تنافسية عالية في صادرات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هناك العديــد من السياسات يجب تنفيذها تتضمن ما يلي:

1- بذل جهود واسعة من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
2- الاستمرار في تحرير التجارة
3- التحديث المستمر للعمالة الماهرة
4- إدخال وسائل إنتاج حديثة لتحديث الإنتاجية وزيادتها

جدول رقم (1)
متغيرات الدراسات السابقة

الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة في النموذج
ابو الهيجاء ، بعنوان تحرير التجارة والنمو الاقتصادي (حالة الأردن).	IG	labor with ، C ، X+M/GDP high secondary
الخامري، تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي	لم يتم استعمال نموذج قياسي وإنما كان التحليل نظـري فقط	
أبو داهش، بعض تأثيرات تحرير التجارة الخارجية التدريجي على الاقتصاد السعودي	GDP	HC,GC,ID,E-PMER
عبيدات وآخرون، الصادرات الصناعية ودور اتفاقيات التجارة الحرة في تنشيطها	لم يتم استعمال نموذج قياسي وإنما كان التحليل نظـري فقط	
Evgenia Bessonova , et al بعنوان تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية للشركات الروسية.	FP	Labor Force ,Capital
Xiaohui liu , Chang Shu محددات كفاءة الصادرات وتأثير الدخول إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصادرات كثيف العمالة، مؤشرات من القطاع الصناعي الصيني.	X	LC,DS,FDI,FS,R&D
Utku Utkulu Durmus Ozdemir بعنوان هل تحرير التجارة يقود الى نمو اقتصادي على المدى الطويل في تركيا دراسة تناولت السنوات 1950-2000.	X	GDP
Penelope Pacheco – Lopez تأثير تحرير التجارة على الصادرات والواردات والميزان التجاري والنمو (حالة المكسيك).	X	NEXR,NP,USGDP.INDIXP, DUMY
Eva Paus, ,2003 et al تحرير التجارة ونمو الإنتاجية في مصانع أمريكا اللاتينية (1970-1998).	AD	GAD ، TINDEX، MR ، XR
Robert Sinclair مناطق تأهيل الصادرات، الحافز لنجاح تحرير التجارة.	X(QIZ)	LaborF, FCAPITAL
Oluwole Owoye هل يستطيع تحرير التجارة ان يجلب النمو الاقتصادي في أفريقيا.	GDP	X,IR,DUMY
Haddad ,mona, تنافسية الصادرات، أين يقف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	لم يتم استعمال نموذج قياسي وإنما كان التحليل نظـري فقط	

وبعد إطلاع الباحث على هذه الدراسات والمتغيرات التي اســتعملها هــؤلاء الباحثون ارتأى أن يستعمل بعض المتغيرات التي تتفق مع تقدير دالة الصادرات في ظل تحرير التجارة، فقد تم استعمال درجة الإنفتاح الإقتصادي كمتغير يقيس تحرير التجارة في أكثر من دراسة، والاستثمار الأجنبي تم إستعماله في أكثر مــن دراســة وهو مؤشر على أن الدولة مفتوحة اقتصاديا و تعمل على اســتقطاب الاســتثمارات الأجنبية، كذلك شروط التبادل التجاري والناتج المحلي للشركاء التجاريين وهذا كان الحافز القوي لاختيار النموذج القياسي في دراستنا هذه.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تناولت أثر تحريــر التجــارة على الصادرات خاصة بعد أن أصبحت الأردن عضوا في منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثالث

تطور الصادرات الأردنية

1.3 مقدمة:

تلعب الصادرات دورا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وذلك عن طريق الإضافة إلى راس المال الثابت. وقد رأى معظم الاقتصاديين أن الصادرات هي المحرك الرئيسي للعملية التنموية، ولها أثار كبيرة على الهيكل الإنتاجي وان التوسع في الصادرات يسرع من الوصول إلى إقتصاديات الحجم (Economies of Scale)، وبالتالي يسرع من عملية النمو الاقتصادي. حيث تعمل عملية تحرير التجارة على تحويل الموارد بإتجاه القطاع التصديري مما يؤدي إلى نمو الصادرات والذي يؤدي بدوره ومن خلال الآثار الخارجية على بقية الإقتصاد إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتساهم الزيادة في الصادرات في زيادة نمو الدخل القومي، فزيادة الصادرات تعني وجود طلب خارجي على المنتجات المحلية يترتب عليها التوسع في تشغيل عناصر الإنتاج المحلية واستغلال الموارد غير المستغلة داخل الدولة.

وحدوث زيادة في الصادرات يؤدي إلى ارتفاع دخول المشروعات التي تعمل في قطاع التصدير، وبالتالي فان دخول العاملين في هذه المشروعات سوف ترتفع أيضا وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الداخلي، وبالتالي حدوث انتعاش في النشاط الإنتاجي المتصل بقطاع التصدير ثم امتداد اثر هذا الانتعاش إلى قطاعات أخرى دخل الاقتصاد القومي.

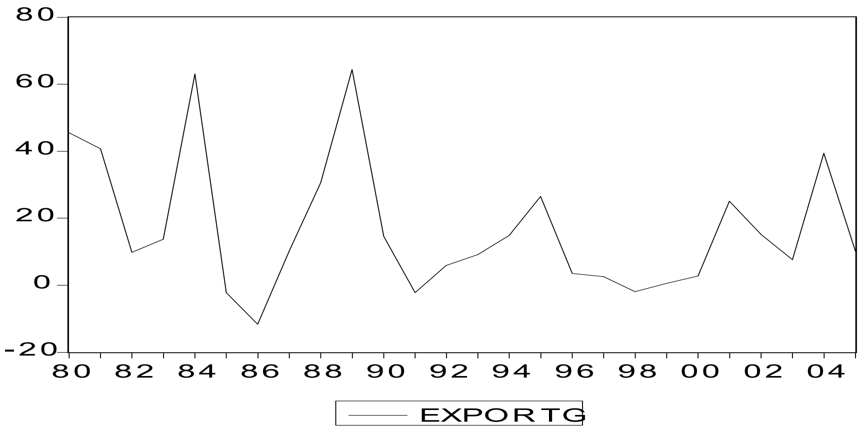
2.3 تطور الصادرات الأردنية

حققت الصادرات الأردنية معدلات نمو مرتفعة في السنوات الخمس الأخيرة(2000-2005). وقد عمل كل من الإنفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة في رفد الصادرات بالعديد من الوسائل التي دفعت عجلة نمو الصادرات إلى الأمام، فإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zone) وإقامة المعارض التجارية وعقد الاتفاقيات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية والعديد من

أقطاب الاقتصاد العالمي كل ذلك ساهم في دعم قطاع الصادرات، وخاصة المنسوجات والصناعات ذات الميزة التنافسية.

بلغ معدل نمو الصادرات الأردنية في عام 1980 ما نسبته 45.5% وهذا الارتفاع كان نتيجة تصدير العديد من المواد الأولية(الفوسفات، البوتاس) إلى دول الخليج العربي والدول النفطية الأخرى. و بلغ نمو الصادرات 63.1 % في عام 1984 وهذا عائد إلى الزيادة في الصادرات من المواد الأولية إلى العراق والسعودية والهند، أما في عام 1989 والذي شهد بداية التصحيح الاقتصادي فقد بلغ معدل نمو الصادرات الكية إلى 64.4% وهذه النسبة تعود لانخفاض العملة المحلية مقابل الدولار العملات الأجنبية الأخرى، وهذا يدل على أن التصحيح الاقتصادي والانتقال من سعر صرف معين إلى آخر له تأثير كبير على الصادرات الوطنية نتيجة انخفاض العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، أما في عام 1995 بداية تحرير التجارة، فقد بلغ معدل نمو الصادرات 26.5%. واستمرت الصادرات بالتذبذب حتى عام 2001 بداية إبرام اتفاقيات التجارة الحرة، حيث وصل معدل النمو للصادرات 25.1% مقارنة مع عام 2000 التي كانت فيه نسبة النمو 2.7%.(البنك المركزي الأردني،2005).

في عام 2004 شهدت الصادرات الأردنية ارتفاعا نسبيا إلى الشريك التجاري الأمريكي وبقية الشركاء التجاريين، فقد بلغ معدل نمو الصادرات 39.3% وهي نسبة مرتفعة إذا قورنت بالدول المجاورة، وهذا يعود إلى دور تحرير التجارة في نفاذ الصادرات الأردنية إلى الأسواق العالمية. وقد ارتفعت الصادرات الأردنية الكلية خلال عام 2005 لتصل 2,570.2 مليون دينار وبنسبة نمو 10.11 %.



شكل (4)

معدل نمو الصادرات الأردنية(1980−2005)

فيما يتعلق بالمعدل العام للصادرات فقد وصل هذا المعدل إلى 223.6308 مليون دينار أردني خلال الفترة من عام 1980−2005، وكان معدل النمو في الصادرات في هذه الفترة 16.3%، وهذا المعدل يعطي مؤشرا لدى المخططين بإمكانية زيادته إذا عززت الصادرات تنافسيتها في السوق العالمي، وللصادرات الأردنية فرصة كبيرة بالوصول إلى أسواق شركائها التجاريين إذا اعتمدت على عدة أسس منها:

1− تعزيز القدرة التنافسية لهذه المنتجات.

2− تعميق أواصر العلاقات التجارية مع هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة.

3− التنويع في صادرات المملكة بحيث تحافظ هذه السلع على حصتها داخل أسواق الدول ذات الشراكة مع الأردن.

4− دعم وتشجيع قطاعات التصدير الأردنية، بإعطاء المصدرين حوافز من شأنها أن تشجعهم على إدخال أساليب جديدة في التصنيع.

5− تسهيل إجراءات الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب في قطاع التصدير.

يتوقف نمو العديد من الصناعات الأردنية بدرجة كبيرة على إنتعاش حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، والذي يساعدها على استيراد احتياجاتها من السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاج، وزيادة كفاءة حركة التصنيع، والارتفاع بمستوى التقنية الإنتاجية المستخدمة، وتطوير الأساليب الإنتاجية، وامتصاص فائض

العمالة، والارتقاء بمستوى إنتاجيتها. ومن المؤكد أنه إذا ما تحقق ذلك فان نصـــيب الإنتاج الصناعي في الدخل القومي سوف يزداد، ولا يتحقق كل ذلـــك إلا بتحريـــر التجارة تدريجيا، واستعمال الاستراتيجيات والوسائل المناسبة التي تكفل تحقيق ذلك.

وتشير البيانات في الجدول رقم (2) إلى أن هناك تطوراً كبيراً في الصـــادرات الأردنية من سلع الاستهلاك الجاري حيث كانت عام 1980 مـــا يقـــارب 46.845 مليون دينار أردني ارتفعت في عام 1989 إلى 102.666 مليون دينار، وواصـــلت ارتفاعها حتى وصلت في عامي 1995 و2005 إلى 387.349، 1584.1 مليـــون دينار على التوالي، وهذا يشير إلى أن تحرير التجارة كان له أثـــر ايجـــابي علـــى الصادرات الأردنية من السلع الاستهلاكية الجارية، لذا يتطلب ذلك تعزيز المقـــدرة التنافسية لهذه السلع حتى تحافظ على مركزها في السوق العالمي.

جدول (2)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية (1980-2005)

مليون دينار

العام	الصادرات الكلية	معدل النمو	السلع الاستهلاكية: سلع الاستهلاك الجاري	السلع الاستهلاكية: سلع الاستهلاك المعمرة	المواد الخام والسلع الوسيطة: مواد بناء	المواد الخام والسلع الوسيطة: أخرى	السلع الرأسمالية
1980	120.1	45.5	46.845	7.388	12.972	51.244	1.658
1981	169.0	40.7	62.931	13.786	10.210	76.698	5.508
1982	185.6	9.8	71.662	16.490	13.326	78.972	5.100
1983	160.1	13.7-	79.158	15.086	2.937	59.500	3.404
1984	261.1	63.1	74.751	24.007	7.050	141.633	3.614
1985	255.3	2.2-	80.818	18.194	11.012	142.248	3.074
1986	225.6	11.7-	70.032	8.043	8.583	137.001	1.956
1987	248.8	10.3	76.352	7.750	15.351	145.466	3.854
1988	324.8	30.6	65.821	14.064	10.459	228.803	5.631
1989	534.1	64.4	102.666	29.659	26.492	361.693	13.586
1990	612.3	14.6	129.715	14.962	29.668	426.011	11.870
1991	598.6	2.2-	156.820	12.075	27.760	393.985	7.966
1992	633.8	5.9	199.731	14.966	25.650	371.918	21.463
1993	691.3	9.1	288.691	12.629	21.798	329.676	38.424
1994	793.9	14.9	293.310	14.478	32.395	402.192	51.544
1995	1004.5	26.5	387.349	24.746	40.147	510.750	41.542
1996	1039.8	3.5	386.721	20.874	52.650	555.857	23.477
1997	1067.2	2.6	484.248	22.780	45.785	483.595	30.733
1998	1046.4	1.9-	418.086	39.436	30.431	527.675	30.752
1999	1051.4	0.5	379.894	37.728	32.852	558.999	41.793
2000	1080.8	2.7	410.631	39.817	29.043	548.952	52.240
2001	1352.4	25.1	569.144	56.523	44.439	597.600	84.664
2002	1556.7	15.1	769.441	61.293	60.945	593.601	71.433
2003	1675.1	7.6	884.932	100.873	48.508	594.943	45.819
2004	2334.1	39.3	1406.3	123.5	59.700	842.4	57.7
2005	2570.2	10.1	1584.1	150.7	65.800	920.3	65.8
المعدل	223.6	16.3	364.621	34.686	29.460	387.75	27.86

المصدر : البنك المركزي الأردني، النشرة السنوية 164-2003/2005.

وتشير البيانات الواردة في الجدول (3) أن الأهمية النسبية لسلع الاستهلاك الجاري المصدرة عام 1980 كانت 39.5%، وفي عام 1990 انخفضت إلى 21.18% نتيجة حرب الخليج الثانية، أما في عام 2000 فقد ارتفعت هذه الاهيمة لتصل إلى 37.99 %، وهذا الارتفاع يعود إلى العديد من الأسباب التجارية وخاصة الاتفاقيات الموقعة بين الأردن والشركاء التجاريين، وبعد الدخول في تحرير التجارة أخذت هذه النسبة بالارتفاع لتصل عام 2005 إلى 61.63%، وهذا الارتفاع هو انعكاس للنسبة العالية من سلع الاستهلاك الجاري المصدرة.

أما بالنسبة لسلع الاستهلاك المعمرة المصدرة عام 1980 حيث كانت النسبة6.15 %، وأخذت النسبة تتذبذب حتى وصلت عام 2005 إلى نسبة 5.86% أي أن التغير ليس كبيرا، وهذا يرجع إلى أن الصادرات من السلع المصنعة لم يتم إنشاء لها صناعات كثيرة، أما بالنسبة لمواد البناء فقد كانت الأهمية النسبية لهذه المواد عام 1980 ما يقارب 10.8%، وقد أخذت هذه النسبة بالانخفاض نتيجة لدخول واردات من الصين إلى السوق المحلي في هذا المجال مما دعا الصناعات الأردنية إلى التوقف عن تصدير مثل هذه الصناعات، حيث وصلت الأهمية النسبية عام 2005 إلى 2.56%، أما بالنسبة للمواد الأخرى من الصادرات فقد كانت الأهمية النسبية لها عام 1980 تقارب 42.67%، وقد أخذت هذه النسبة بالارتفاع حتى عام 2001 حيث أن أغلب التصدير كان موجهاً إلى العراق في ظل الحصار.

وفيما يتعلق بالسلع الرأسمالية فقد كانت الأهمية النسبية لهذه الصادرات عام 1980 نحو 1.38%، وأخذت بالارتفاع عام 1994 لتصل إلى 6.49 %، وذلك بسبب توقيع اتفاقية وادي عربة بين الحكومة الأردنية وإسرائيل وتصدير العديد من السلع الرأسمالية إلى دول أجنبية عبر الموانئ الإسرائيلية، أما في عام 2005 انخفضت هذه النسبة إلى 2.56%.

3.3 التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية وأهميتها النسبية للشركاء التجاريين

أولا: التوزيع الجغرافي لصادرات الأردن على الدول العربية المجاورة

يبين الجدول (4) الأهمية النسبية لصادرات الأردن مع الدول العربية المجاورة حيث تبين أنها تتذبذب على مدار سنوات الدراسة بين الانخفاض والارتفاع، وهــذا تعــكسه العديد من الظروف التي تحكم العلاقات التجارية العربية، ففي عام 1980 كانت الأهمية النسبية بالنسبة للصادرات مع المملكة العربية السعودية حوالي 16% وهي الأعلى من بين السنوات الأخرى وذلك لتحقيق السعودية عوائد نفطيــة كبيــرة شهدت طلب كبير على الصادرات الأردنية وخاصة الاسمنت، وبقيت هــذه النســبة بالتذبذب حتى عام 2005 حيث وصلت إلـــى 6.7%، وهــذه النســبة وإن كانــت منخفضة نسبيا إلا أنها مقبولة في ظل الانفتاح التجاري السعودي على العديــد مــن دول العالم، أما بالنسبة للعراق فقد كانت الأهمية النسبية للصادرات الأردنيــة إلــى العراق في السنوات 1980- 1990 مرتفعة وذلك يعــود إلى أن الحرب العراقية – الإيرانية والتي شهدت خلالها العراق طلب الكثير من المواد الأوليــة والمصــنعة، حيث كان العراق مشغولا فيما يسمى التصنيع الثقــيل، وغيرهــا مــن الصــناعات العسكرية، أما الصناعات المدنية فكان يستوردها من الأردن باستمرار وحتــى بعــد حرب الخليج الثانية استمرت العراق باستيراد المنتجات الأردنية، وكذلك بعد حــرب 2003 ارتفعت هذه الأهمية؛ وذلك لان الأردن منفذ العراق بالنســبة للعديــد مــن الصادرات وتمتع العلاقة الأردنية – العراقية بنوع من الارتباط القوي في الشــؤون والعلاقات التجارية.

أما فيما يخص العلاقات التجارية الأردنية – المصــرية، ففــي عــام 1980 ونتيجة لتوقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل ووقوف الأردن مــع الــدول التــي عارضت هذا الاتفاق، بحكم أن إسرائيل ما زالت تحتل الأراضي العربية فقد أشارت البيانات إلى الانخفاض النسبي للصادرات الأردنية إلى جمهورية مصر، حتى أنهــا نسبة تكاد لا تذكر بالرغم من أن مصر تتمتع بسوق كبير، ويستهلك العديد من السلع الأردنية، لكن ذلك لم يدم إلا عشر سنوات، وبدأت العلاقات تعود إلى سابق عهدها، إلا أنها لم تزل منخفضة وذلك بالرغم من العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية بين

الدولتين فقد وصلت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى مصر عام 2005 ما يقارب 2.8% وهي نسبة قليلة مقارنة مع الشركاء التجاريين الآخرين .

أما بالنسبة للشريك التجاري السوري، فقد تذبذبت الصادرات الأردنية، ففي عام 1980 كانت الأهمية النسبية 11.3% وذلك لوقوف الأردن بجانب سوريا في معارضة اتفاقية السلام مع مصر فالمواقف السياسة ذات اثر على الاقتصاد تبدو ظاهرة بسرعة، أي أن العلاقة تبادلية بين الاقتصاد والسياسة، وقد أخذت هذه النسبة بالتذبذب سنة بعد أخرى حتى وصلت إلى 4.4 %عام 2005، وهذه النسبة مقبولة ويجب على الحكومة الأردنية أن تعمل على تعزيزها لان السوق السوري سوق سوق كبير نسبيا، ويطلب العديد من السلع الأولية لاستخدامها في الصناعة عوضا عن بعض المنتجات الزراعية.

جدول (4)

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية على الدول العربية المجاورة

مليون ينار

السنة	السعودية	الأهمية النسبية%	العراق	الأهمية النسبية%	مصر	الأهمية النسبة%	سوريا	الأهمية النسبية%
1980	19.7	16.40	28.4	23.65	0.003	0.00	13.6	11.32
1981	20.9	12.36	63.5	37.57	0.02	0.01	10.8	6.39
1982	27.6	14.87	66.6	35.89	0.04	0.02	8.4	4.53
1983	35.2	21.98	26	16.24	0.2	0.12	3.6	2.25
1984	38.7	14.82	67.8	25.97	0.3	0.11	2.9	1.11
1985	39.0	15.27	65.8	25.77	3.0	1.18	3.9	1.53
1986	27.8	12.32	42.4	18.79	4.0	1.77	4.6	2.04
1987	26.2	10.53	59.8	24.04	13.4	5.39	7.2	2.89
1988	31.3	9.63	64.6	19.89	7.2	2.22	3.3	1.02
1989	47.7	8.93	123.9	23.20	10.5	1.97	8.0	1.50
1990	46.8	7.64	118.5	19.35	10.6	1.73	8.4	1.37
1991	11.0	1.83	55.8	9.32	4.2	0.70	9.1	1.52
1992	70.0	11.04	48.8	7.70	4.1	0.65	12.9	2.04
1993	80.0	11.57	77.5	11.21	4.6	0.67	19.1	2.76
1994	72.0	9.06	105.2	13.25	5.8	0.73	26.7	3.36
1995	70.0	6.96	190.9	19.00	8.8	0.88	39.4	3.92
1996	129.6	12.46	96.1	9.24	8.5	0.82	57.81	5.56
1997	140.7	13.18	142.1	13.32	8.1	0.76	36.22	3.39
1998	103.7	9.91	106.2	10.15	10.1	0.97	21.56	2.06
1999	99.6	9.47	80.4	7.65	13.5	1.28	18.66	1.77
2000	92.0	8.51	100	9.25	16.5	1.53	23.33	2.16
2001	95.6	7.06	378.6	27.99	22.0	1.63	39.86	2.95
2002	105.3	6.76	428.3	27.51	27.0	1.73	69.75	4.48
2003	109.4	6.53	384.8	22.97	31.0	1.85	97.10	5.80
2004	138.3	5.92	361.9	15.50	28.0	1.20	94.6	4.05
2005	172.3	6.70	379.7	14.77	72.6	2.82	113.1	4.40

نشرات مختلفة: دائرة الإحصاءات العامة / الشؤون التجارية الخارجية

ثانيا: توزيع صادرات الأردن وأهميتها النسبية بالنسبة لأكبر الشركاء التجاريين

من خلال عرض البيانات الواردة في الجدول (5) يمكن القول أن الصادرات الأردنية نمت بشكل تدريجي إلى العديد من الدول، فلم تتعدى الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة مليون دينار عام 1980 وأخذت بالإرتفاع حتى وصلت عام 1995 إلى 14.67 مليون دينار، وفي عام 2001 وبعد توقيع اتفاقيات التجارة الحرة فقد وصلت إلى 164.552 مليون دينار، وأخذت الصادرات بالارتفاع بشكل كبير إلى أن وصلت إلى 1.207.2 في عام 2005 وهذا الارتفاع يعبر عن انتقال عالي في الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكي، وهذا يعود إلى جملة من الأسباب منها اتفاقية التجارة الحرة التي كانت نتاج تحرير التجارة الأردنية، فالولايات المتحدة باعتبارها سوق كبير تتنافس فيه منتجات العديد من الدول، فقد وجدت الصادرات الأردنية ملاذاً آمنا لها حيث السوق الكبير والقوة الشرائية العالية لدى المستهلكين عوضا عن أن بعض الصناعات الأردنية كانت تنافسيتها من حيث الجودة عالية، وهذا ما ساعد الصادرات على الوصول إلى هذا السوق الضخم.

أما بالنسبة للشريك التجاري الهندي فإن حجم الصادرات الأردنية إلى الهند بلغ 8.037 مليون دينار عام ،1980 وقد وصلت إلى 114.11 مليون دينار عام 1995، وفي عام 2001 وصلت هذه الصادرات إلى 145.322 مليون دينار، أما عام 2005 فقد وصلت هذه الصادرات إلى 491.1 مليون دينار، وهذا عائد إلى نمو الاقتصاد الهندي أي أن الناتج المحلي للشريك التجاري له اثر كبير على الصادرات الأردنية.

أما فيما يتعلق بالصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي فقد كانت الصادرات الأردنية عام 1980 نحو 2.096 مليون دينار، وقد أخذت بالارتفاع حتى وصلت إلى 63.011 مليون دينار عام 1995، واستمرت بالارتفاع والتذبذب حتى وصلت إلى 77.7 مليون دينار عام 2005، وهذا يعتبر تطور تدريجي للصادرات الأردنية بالوصول إلى السوق الأوروبي كون هذا السوق متنوع السلع.

وكذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي، بالرغم من أن الأهمية النسبية قليلة للصادرات إلا أن هذا السوق يعتبر جيد بالنسبة للصادرات الزراعية كونها تحقق عوائد كبيرة مـــن هذا السوق.

جدول (5)

التوزيع الجغرافي لصادرات الأردن إلى الشركاء الأجانب مليون دينار

السنة	الصادرات الأردنية إلى EU	الأهمية نسبية %	الصادرات الأردنية إلى USA	الأهمية النسبية %	الصادرات الأردنية إلى الهند	الأهمية النسبية %
1980	2.096	1.7	1	0.08	8.037	6.69
1981	2.760	1.62	44	0.26	10.323	6.11
1982	3.621	1.9	9	0.48	16.557	8.92
1983	9.460	5.9	7	0.44	13.745	8.59
1984	12.285	4.7	15	0.06	34.109	13.07
1985	11.748	4.6	87	0.34	45.310	17.75
1986	19.587	8.9	305	0.14	34.126	15.13
1987	17.303	6.9	937	0.38	22.034	8.86
1988	25.930	7.9	1.209	0.37	55.4526	17.07
1989	25.100	4.6	2.816	0.53	94.933	17.77
1990	22.258	3.6	3.516	0.57	129.083	21.08
1991	18.686	3.1	2.271	0.38	109.646	18.32
1992	19.314	3.0	4.176	0.66	96.372	15.21
1993	28.271	4.0	7.265	1.05	65.891	9.53
1994	40.824	5.0	8.920	1.12	88.058	11.09
1995	63.011	6.3	14.676	1.46	114.110	11.36
1996	86.247	8.0	13.774	1.32	81.700	7.86
1997	77.752	7.0	4.911	0.46	98.571	9.24
1998	69.032	6.5	5.598	0.53	116.982	11.18
1999	60.921	5.7	9.319	0.89	180.547	17.17
2000	35.475	3.2	44.848	4.15	172.240	15.94
2001	49.816	3.6	164.552	12.17	145.322	10.75
2002	44.869	2.8	304.393	19.55	159.744	10.26
2003	57.059	3.4	468.564	27.97	141.025	8.42
2004	62.5	2.6	1.116.1	47.82	178.4	7.64
2005	77.7	3.0	1.207.2	46.97	491.1	19.11

المصدر: نشرات مختلفة للبنك المركزي الأردني (1964-2003)/2005.

4.3 سياسات تشجيع الصادرات في الأردن

يأخذ موضوع تشجيع الصادرات أهمية كبيرة نظرا لما تساهم به الصادرات في ميزان التجارة، والناتج المحلي الإجمالي، ومقدرة الصادرات على جعل الاقتصاد ينمو بسرعة في حالة انتشار هذه الصادرات في أكثر من سوق وبدرجة عالية من التنافسية، وعوضا عن ذلك فان الصادرات تعمل على الاستغلال الامثل للموارد في حالة وجود نمو فيها كي تستطيع الاستمرارية بشكل مناسب، وكما هو مبين أن استراتيجية تنمية الصادرات في العديد من دول العالم تركز على دعم القطاع الصناعي، وتنميته بالصورة التي من شانها زيادة كمية الصادرات كون قطاع الصادرات هو المحرك الوحيد لتوليد الدخل، وخلق فرص عمل جديدة.

وفي السنوات الأخيرة مع توقيع المملكة الأردنية الهاشمية العديد من اتفاقيات التجارة الحرة نجد أن معدل الصادرات قد ازداد بصورة كبيرة، وهذا قد يكون مؤشر على أن وصول الصادرات الأردنية إلى الأسواق الخارجية يحتاج إلى:
درجة تنافسية لهذه الصادرات أولاً، وإطار من الاتفاقيات الاقتصادية ثانياً، حيث تمثلت سياسة الحكومة الأردنية في تشجيع الصادرات في مجموعة كبيرة من الإعفاءات الضريبية، وتبسيط إجراءات التصدير، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية و فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر، فالطاقة التصديرية للبلد وتنافسية منتجاته في الأسواق الخارجية تتوقف على ظروف العرض الخاصة بإنتاج سلع التصدير، وعلاقات القطاع التصديري بسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة، وعلى ظروف الطلب في الأسواق الخارجية من جهة أخرى(حسين، 1973)، واليوم بات الطلب على الصادرات في الأسواق الخارجية يتحدد بمدى وجود اتفاقات لتحرير التجارة بين هذه الدول.

والنشاط التجاري للمملكة الأردنية يتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي للدول المشاركة في تجارة الأردن الخارجية، فزيادة النمو الاقتصادي في الهند أو الولايات المتحدة أو الدول العربية، باعتبارهم شركاء تجاريين للأردن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على صادرات الأردن، عوضا عن أن تحرير التجارة الأردنية يساهم في جذب العديد من المستثمرين للبلد، وهذا يجلب معه رؤوس أموال، ووسائل إنتاج،

فالمستثمر الأمريكي الذي يريد الاستثمار في الأردن هو على علم بحجم السوق الأردني، لكن بحكم علاقات الولايات المتحدة التجارية مع العالم يتوفر عنده أسواق كبيرة يستطيع الوصول إليها، أي أن تفعيل تحرير التجارة بالصورة الصحيحة من شانه أن يعزز صادرات البلد على جميع الاتجاهات، ومن أجل تشجيع الصادرات الأردنية فقد قرر البنك المركزي الأردني عام 1995 الموافقة على إنشاء بنك الصادرات والتمويل، ولقد باشر هذا البنك أعماله في الأول من تموز عام 1996 على أن يمنح البنك 50% من الأموال المتاحة لديه لأغراض تمويل الصادرات، وفتح الاعتمادات المستندية اللازمة للتصدير، وفي السنوات الأخيرة عمل البنك بصورة جيدة في تمويل المشاريع المخصصة للتصدير.

5.3 درجة الإنفتاح الإقتصادي و الصادرات

إن مؤشر الإنفتاح الإقتصادي للخارج الذي يقيس مدى أهمية كل من الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يعتبر احد العوامل الهامة في تحديد مستوى الانفتاح الإقتصادي، فعندما تكون درجة الإنفتاح عالية يكون الاقتصاد أكثر تأثرا بالتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم، فقد اعتبر هنريكس (Henricks) اقتصاد الدول منفتحا للخارج إذا كانت المستوردات تشكل نسبة تزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا تراوحت هذه النسبة بين (12% – 20%) فان إقتصاد الدولة يعتبر مغلقاً، وإذا ما طبق هذا المقياس على الاقتصاد الأردني فسوف يتبين انه في حالة كبيرة من الإنفتاح للخارج أي أن التقلبات العالمية في الإقتصاد العالمي تؤثر في الاقتصاد الأردني (حماد، 1986). وبما أن الإقتصاد الأردني يعتبر من الاقتصاديات صغيرة الحجم وعدم قدرته على تلبية كافة الاحتياجات سواء من السلع الاستهلاكية، أو الرأسمالية جعلته أكثر اعتمادا على العالم الخارجي الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة الانفتاح وكما بين كوزنيتس (Koznets) أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع درجة الإنفتاح مع الخارج وحجم الاقتصاد الوطني للدول المعنية، فكلما كان الإقتصاد صغيراً كلما

ارتفعت درجة الإنفتاح وكلما كان الإقتصاد ذو حجم كبير فان درجة الإنفتاح تكـــون منـــخفضة (كرم، 1979).

جدول (6)

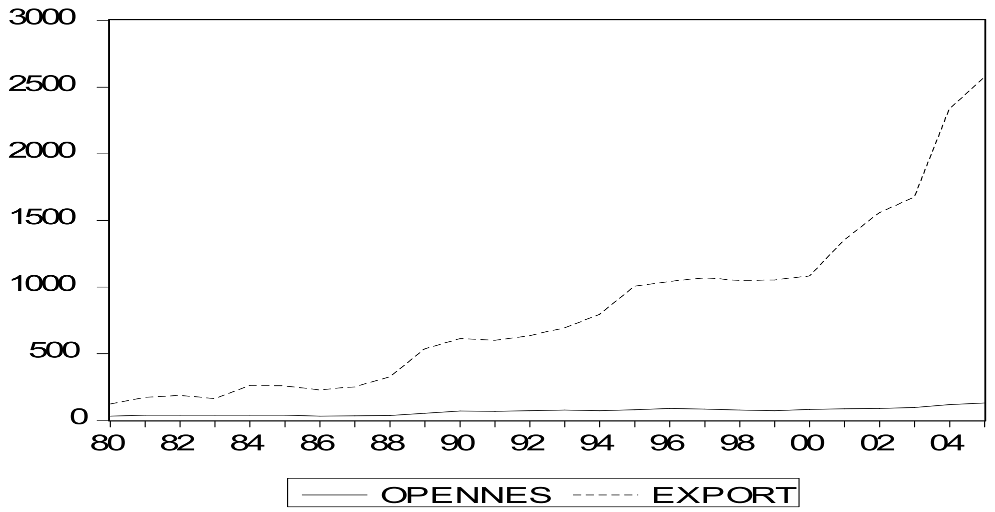
درجة الانفتاح الاقتصادي في الأردن في السنوات (1980–2005) مليون دينار

السنة	الصادرات الوطنية	الواردات	إجمالي التجارة	إجمالي الناتج المحلي	درجة الانفتاح الاقتصادي	مساهمة الصادرات في الناتج المحلي
1980	120.1	715.9	836.0	2818.1	30	4.26
1981	169.0	1047.5	1216.5	3302.2	37	5.12
1982	185.6	1142.4	1328.0	3534.2	38	5.25
1983	160.1	1103.3	1263.4	3455.8	37	4.63
1984	261.1	1071.3	1332.4	3604.1	37	7.24
1985	255.3	1074.4	1329.7	3506.5	38	7.28
1986	225.6	850.2	1075.8	3699.5	29	6.10
1987	248.8	915.5	1164.3	3785.5	31	6.57
1988	324.8	1022.5	1347.3	3840.8	35	8.46
1989	534.1	1230.0	1764.1	3428.7	51	15.58
1990	612.3	1725.8	2338.1	3419.3	68	17.91
1991	598.6	1710.5	2309.1	3474.3	66	17.23
1992	633.8	2214.0	2847.8	3972.9	72	15.95
1993	691.3	2453.6	3144.9	4151.0	76	16.65
1994	793.9	2362.6	3156.5	4358.1	72	18.22
1995	1004.5	2590.3	3594.8	4627.7	78	21.71
1996	1039.8	3043.6	4083.4	4723.5	86	22.01
1997	1067.2	2908.1	3975.3	4880.5	81	21.87
1998	1046.4	2714.4	3760.8	5027.6	75	20.81
1999	1051.4	2635.2	3686.6	5181.4	71	20.29
2000	1080.8	3259.4	4340.2	5393.7	80	20.04
2001	1352.4	3453.7	4806.1	5658.1	85	23.90
2002	1556.7	3599.2	5155.9	5930.6	87	26.25
2003	1675.1	4072.0	5747.1	6123.5	94	27.36
2004	2334.1	5799.2	8133.3	7060.7	115	33.06
2005	2570.2	7442.9	10013.1	7818.1	128	32.88

المصدر: البنك المركزي الأردني

تشير بيانات الجدول (6) أن زيادة درجة الإنفتاح الإقتصـــادي فـــي الإقتصـــاد الأردني في السنوات العشر الأخيرة ساعدت في نمو الصادرات الأردنية، وهذا يعود

إلى أن الأردن بدأت خطوات جريئة نحو تحرير تجارتها بإبرامها العديد من اتفاقيات التعاون الإقتصادي، والذي أدى إلى نفاذ الصادرات الأردنية إلى أســـواق خارجيـــة عديدة.



شكل (5)

العلاقة بين الصادرات الأردنية ودرجة الإنفتاح الإقتصادي

أما ما تساهم فيه الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد تبين أنها كانت تساهم بنسبة 4.2 %عام 1980، وأخذت هذه النسبة بالارتفاع لتصل إلـــى 32.8 % في عام 2005، وهذه النسبة تعتبر من النسب العالية والتي استطاعت العديـــد مـــن الدول المتقدمة الوصول إليها في مسيرتها التنموية.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

1.4 مقدمة:

اعتمادا على الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة، فقد تم بنـــاء نموذجـــا قياسيا لبيان اثر تحرير التجارة على الصادرات الأردنية. حيث تم اعتمـــاد النـــاتج المحلي الإجمالي للعالم كوحدة واحدة، والناتج المحلي الإجمالي لأكبر ثلاث شـــركاء تجارين للأردن في ظل تحرير التجارة هي الولايات المتحدة، الاتحـــاد الأوروبـــي، الدول العربية، ومجموعة من المتغيرات المستقلة.

ويعتبر نموذج (Vector Auto Regression) (VAR) مـــن الأســـاليب القياسية التي يتم بها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكليـــة، حيـــث يـــتم التعبير عن كل متغير من متغيرات النموذج كدالة خطية بقيم المتغيـــر نفســـه فـــي الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات الســـابقة،وكل مـــا يلزم في هذا النموذج هو:

1- تحدد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضـــها الـــبعض فـــي نموذج الدراسة، وبالطبع لا يوجد متغيرات خارجية(Exogenous Variables) في نموذج، حيث تعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية (Endogenous Variables) والتي يتم اختيارها بناء على العلاقات الاقتصـــادية المتبادلـــة بـــين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية وبحيث تخدم هدف هذه الدراسة.

2- تحدد عدد فترات التباطؤ الزمني (Number of Lags) والتي عندها لا تظهر مشكلة الارتباط الذاتي.

التعريف بمتغيرات النموذج القياسي

تعد الصادرات الأردنية دالة في:

الشكل الدالي

$$X = f(GDPw, GDPj, FDI, \frac{Px}{Pm}, OpenD)$$

الشكل الخطي

$$LX = B0 + B1LGDPw + B2LGDPj + B3LFDI + B4L\frac{PX}{PM} + B5LOpenD$$

حيث:

X قيمة الصادرات الأردنية بأسعار 1994

P_X/P_M الرقم القياسي لأسعار الصادرات منسوبا لأسعار المستوردات

FDI الاستثمار الأجنبي المباشر

GDPj الناتج المحلي الإجمالي الأردني

GDP_w الناتج المحلي الإجمالي للعالم (الشركاء التجاريين).

OpenD درجة الانفتاح الاقتصادي تم أخذها كمتغير للدلالة على تحرير التجارة والتي استعملت من قبل صندوق النقد الدولي.

B0، B1،B2، B3، B4، B5 معلمات النموذج المراد تقديرها.

الصادرات الكلية (X)

تمثل الصادرات الأردنية قيمة السلع والخدمات المصدرة لباقي دول العالم (مستوردات العالم من الأردن) بالأسعار الحقيقية (1994=100). وعندما يكون صافي الصادرات موجبا فان ميزان السلع والخدمات يكون في حالة فائض ولصالح الأردن، وعندما يكون سالبا يكون ميزان السلع والخدمات في حالة عجز.

الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري

هو القيمة السوقية الإجمالية لما ينتج داخل الاقتصادي الوطني للشريك التجاري من سلع وخدمات اقتصادية نهائية خلال فترة زمنية محددة مقدارها سنة، ويؤثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير على نمو حجم الصادرات، فإذا كانت هناك علاقات اقتصادية وتحرير متبادل للتجارة بين دولتين فان نمو الناتج المحلي

الإجمالي في إحدى الدولتين له تأثير كبير على قطاع الصادرات في الدولة الأخرى، فنمو الناتج المحلي الإجمالي ينعكس بنمو في المستوردات بشكل كبير وهذا ما يجعل مستوردات هذا البلد من البلد الأخر (صادراته) تجد لها سوقا لدى هذا البلد.

شروط التبادل التجاري: الرقم القياسي للصادرات منسوبا للرقم القياسي للواردات(معادلة لاسبير).

$$IP_n = \frac{\sum P_n q_0}{\sum P_0 q_0} * 100$$

الرقم القياسي لسعر الوحدة للسنة n نسبة إلى سنة الأساس

P_n = السعر في سنة المقارنة

P_o = السعر في سنة الأساس

q_o = الكمية في سنة الأساس

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (ممثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر (OECD,1992).

درجة الانفتاح الاقتصادي

وهي مجموع الصادرات والواردات منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وكلما كانت هذه الدرجة مرتفعة كان البلد مفتوحا اقتصاديا وتجارته متحررة.

$$\text{درجة الانفتاح الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات + المستوردات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}} \times 100$$

2.4 اختبار السلاسل الزمنية

1.2.4 اختبار جذر الوحدة للاستقرارية

أشارت اغلب الدراسات التطبيقية عند استعمالها لبيانات السلاسل الزمنية أن هذه السلاسل مستقرة أو ساكنة، ولا تتعرض لمؤثرات خارجية مع مرور الزمن. وقد بين العديد من الاقتصاديين إلى أن صفة الاستقرارية للبيانات أو الثبات للسلسلة الزمنية لا بد وان تتصف بالخصائص الإحصائية التالية:

أ- القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية (Y) هي قيمة ثابتة أي أن

$$E(Yt) = \mu Y$$

ب- تباين السلسلة الزمنية (Yt) هو قيمة ثابتة أي أن

$$VAR(Yt) = (Yt - \mu Y)^2$$

ج- التباين المشترك للسلسلة الزمنية بين فترة زمنية وأخرى يعتمد على عامل الزمن فقط. لكنه قد يكون هناك غياب لصفة الاستقرارية بحكم التغيرات التي تطرأ على مجريات الحياة الاقتصادية نتيجة تقلبات الدورة الاقتصادية بين الركود والانتعاش وهذه صفة لصيقة بالحياة الاقتصادية فهذا يولد لدينا انحدار غير صحيح حتى مع وجود قيمة عالية لمعامل التحديد (R^2)، وفي هذا الإطار لجأ العديد من خبراء الإحصاء إلى استعمال اختبار استقرار المتغيرات "اختبار ديكي- فولر" (Augmented Dicky–Fuller) لاختبار فيما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا حيث تم افتراض صيغة النموذج التالي:

$$Yt = \rho Y_{t-1} + Ut$$

ومن ثم يتم إيجاد قيمة ديكي – فولر المحسوبة بالرجوع إلى العلاقة التالية:

T=N (P-1) حيث أن (N) عدد المشاهدات، وبعد احتسابها نقوم بمقارنة القيمة مع القيمة الجدولية فإذا كانت (T) المحسوبة بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة الجدولية فانه يتم قبول الفرضية الصفرية، وبذلك تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة أما إذا كان العكس فان السلسلة الزمنية تعتبر غير مستقرة حيث سيتم اخذ الفرق الأول للبيانات وإعادة الاختبار حتى تستقر بيانات السلسلة.

جدول (7)

نتائج اختبار ديكي – فولر(ADF)

المتغير	المستوى: قيمة ADF المحسوبة	المستوى: القيمة الحرجة	المستوى: النتيجة	الفرق الأول: قيمة ADF المحسوبة	الفرق الأول: القيمة الحرجة	الفرق الأول: النتيجة
LGdpj	(1) 2.0	2.99	غير مستقرة	(1) 3.0	2.9	مستقرة
LX	(1) 0.89	2.99	غير مستقرة	(1) 4.2	2.9	مستقرة
LPx/Pm	(1) 0.3	2.99	غير مستقرة	(1) 3.7	2.9	مستقرة
LFdi	(1) 2.19	2.99	غير مستقرة	(0) 3.4	2.9	مستقرة
LGdpar	(1) 0.54	2.99	غير مستقرة	(1) 4.2	2.9	مستقرة
LGdpUS	(1) 1.99	2.99	غير مستقرة	(1) 3.7	2.9	مستقرة
LGdpeu	(1) 1.7	2.99	غير مستقرة	(0) 3.0	2.9	مستقرة
LopenD	(1) 0.4	2.99	غير مستقرة	(1) 3.2	2.9	مستقرة
LGdpw	(1) 2.36	2.99	غير مستقرة	(0) 4.2	2.9	مستقرة

- الأرقام بين القوسين تشير إلى عدد فترات التباطؤ

يوضح الجدول (7) أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 5%، وبعد أن تم اخذ الفرق الأول أصبحت المتغيرات مستقرة بمستوى معنوية 5 %. وهذا يعني أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار بان التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

(OLS) هو اقل دقة ويشوبه بعض الغموض، ويكون استخدام اختبار (VAR) هو الأكثر ملائمة لأنه يتعامل مع حساسية المتغيرات مع بعضها البعض علـــى المـــدى الطويل.

2.2.4 اختبار جرينجر السببية (Granger Causality Test)

يعتمد هذا الاختبار على استقصاء العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة مـــن خلال اختبار (F). ويستخدم هذا الاختبار لفحص فيما إذا كان التغير الذي يحـــدث في المتغير (X) هو سبب التغير الذي حدث في المتغير (Y) أي أن هنـــاك علاقـــة سببية بين المتغيرات فتكون الفرضية الصفرية أن المتغير (X) لا يســـبب المتغيـــر (Y) و الفرضية البديلة أن المتغير (X) يسبب (Y) فإذا كان عدد فتـــرات التبـــاطؤ الزمني (lags) هو (K) فانه لإجراء هذا الاختبار يجب عمل انحداريين هما:

1- الانحدار غير المقيد (Unrestricted Regression) الـــذي يشـــمل (Yt) كمتغير تابع وقيمها في فترات التباطؤ الزمني بالإضافة إلى المتغير (X) فـــي نفس فترات التباطؤ الزمني كمتغيرات مستقلة كما في المعادلة التالية:

$$Yt = \sum_{i=0}^{k} \alpha y_{t-1} + \sum BiX_{t-1} + Uit$$

2- الانحدار المقيد (Restricted Regression) وهو يدل على أن هناك قيـــود على دخول المتغير المستقل (X) في المعادلة وبذلك فان القيد يكون كما يلي:

وبهذا فان معادلة الانحدار المقيد تصبح:

$$Yt = \sum_{i=0}^{k} \alpha y_{t-1} + Uit$$

وبموجب قاعدة القرار يتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدوليـــة عنـــد مستوى معنوية معين فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من الجدوليـــة فانـــه يـــتم رفض الفرضية الصفرية وهذا يعني أن (X) تسبب (Y) وهذا يعطي نتيجـــة قويـــة بان فترات التباطؤ الزمني لـــ (X) لها قوة تنبؤية إضافية على المتغيـــر(Y) عنـــد إضافتها لفترات التباطؤ الزمني لقيم (Y) نفسها (Hamilton, 1994).

يوضح الجدول (8) نتائج اختبار السببية لمتغيرات الدراسة التي ساهمت بشكل كبير في معرفة أي المتغيرات ذات أثر مسبب للصادرات سواء أكانت العلاقة تبادلية أم أحادية.

جدول (8)

نتائج اختبار السببية

اتجاه السببية	الاحتمالية (2)	الاحتمالية (4)	الاحتمالية (6)	الاحتمالية (8)
LWgdp→LX	0.38	0.78	0.24	0.65
LX→LWgdp	0.33	0.36	0.056**	0.05**
LFDI→ LX	0.29	0.25	0.32	0.48
LX→ LFDI	0.31	0.69	0.39	0.002***
LOD→ LX	0.76	0.73	0.53	0.45
LX→ LOD	0.06**	0.17	0.19	0.03**
LPx/Pm→LX	0.82	0.59	0.79	0.90
LX→LPx/Pm	0.04**	0.11	0.03	0.39
LGDP→ LX	0.35	0.27	0.66	0.71
LX→ LGDP	0.45	0.52	0.24	0.26
LGDPus→LX	0.87	0.76	0.01**	0.32
LX→LGDPus	0.88	0.68	0.86	0.02**
LGDPeu→LX	0.51	0.63	0.47	0.31
LX→ GDPeu	0.27	0.55	0.64	0.26
LGDPAra→LX	0.48	0.35	0.91	0.89
LX→ GDPAra	0.01**	0.24	0.27	0.92

** مقبول إحصائيا بمستوى دلالة 5%.

*** مقبول إحصائيا بمستوى دلالة 10%.

الاحتمالية (فترات التباطؤ الزمني)

تبين النتائج الواردة في الجدول (8) أن بعض متغيرات تحرير التجارة لها علاقات سببية مع الصادرات وهذه النتائج تعزز فرضيات البحث حول تأثير الانفتاح الاقتصادي على الصادرات كون الصادرات الأردنية تعطي مؤشراً على الانفتاح الاقتصادي العالمي على صادرات المملكة الأردنية الهاشمية.

أما بالنسبة لتأثير الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات فالأدبيات الاقتصادية تعمل على تقدير تأثير الانفتاح على الاقتصاد من خلال إثبات وجود ارتباط بين الصادرات وإجمالي الناتج المحلي، فقد توصلت معظم الدراسات التطبيقية في هذا المجال للاقتصاديات الصغيرة المفتوحة إلى وجود ارتباط وثيق بين الصادرات كمؤشر على تأثير العالم الخارجي وإجمالي الناتج المحلي، فتحديد تأثير الانفتاح على أداء الاقتصاد الأردني يفسر بتسبب الصادرات في أداء الاقتصاد الأردني، وأن الصادرات لا تتأثر بإجمالي الناتج المحلي، ويعود السبب في ذلك لكون الصادرات كمؤشر من بين مؤشرات الانفتاح تشكل طلب العالم الخارجي على المنتجات الأردنية وأنه ليس للمصدر الأردني مقدرة على التأثير على الطلب في الأسواق العالمية، لذلك تعد الصادرات من الناحية السببية متغيرا خارجيا بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لضيق السوق المحلية وصغر نصيب الصادرات الأردنية في السوق العالمي.

وهذه النتيجة التي تقول بأن الصادرات الأردنية متغير خارجي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي تتفق مع دراسة اليوشع (2003) حول عولمة الاقتصاد البحريني.

3.2.4 نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration Analysis)

افترضت العديد من الدراسات التي تناولت السلاسل الزمنية أن بعض المتغيرات الداخلة في النموذج مستقر وبعضها الآخر غير مستقر، فهذا كان الحد الفاصل لإجراء اختبار (Johansen) والذي يحدد فيما إذا كان هناك علاقة زمنية متكاملة تتسم بالتوازن والاستقرارية على المدى الطويل بين المتغيرات كون جميع المتغيرات الاقتصادية متغيرة على المدى الطويل، وفي هذا الاختبار يتم اختبار الفرضية الصفرية لتحديد أي من المتجهات تمثل علاقة تكامل مشترك وذات دلالة إحصائية معنوية، حيث سيتم اختبار المتجهات التكاملية التي تقابلها أعلى قيم أيجن (القيم المحسوبة)، وذلك في ظل افتراض الفرضية الصفرية (H_0) بأنه لا يوجد متجهات تكامل مشترك في النموذج.

جدول (9)

اختبار التكامل المشترك (Johansen) للصادرات مع العالم

قيم أيجن	القيم المحسوبة	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	الفرضية الصفرية Ho
0.79	100.26	94.15	103.18	لا يوجد تكامل مشترك*
0.71	60.60	68.52	76.07	يوجد متجه واحد على الأكثر
0.48	29.36	47.21	54.46	يوجد متجهان على الأكثر
0.36	12.70	29.68	35.65	يوجد ثلاثة متجهات على الأكثر
0.04	1.44	15.41	20.04	يوجد أربع متجهات على الأكثر
0.009	0.23	3.76	6.65	يوجد خمس متجهات على الأكثر

- تشير إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 5%.

وأشارت البيانات الواردة في الجدول (9) إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى دلالة معنوية (5%)، أي انه يوجد متجه واحد على الأكثر للتكامل المشترك ويعني هذا أن المتغيرات تتحرك معاً في الفترة طويلة الأجل، ويمكن إعادة كتابة نتائج المتجه التكاملي الذي تم الحصول عليه بالشكل التالي:

$$LX = -7.82 + 0.11Lfdi + 6.65LGdpw - 0.80LGdpj - 0.68LPx/Pm - 0.15\ Lop$$

إن الحصول على متجه واحد فقط للتكامل المشترك يساعد في تفسير نتائج هذا المتجه بالصورة التي نستطيع من خلالها معرفة آثار متغيرات تحرير التجارة على قطاع الصادرات، فإذا نظرنا إلى درجة الانفتاح الاقتصادي نجد أنها سالبة وهذا متوقع لأن تحرير التجارة للدول ذات الحجم الصغير مع العالم ككل ممكن أن يسبب آثار سلبية كون أن الاقتصاد الأردني من الاقتصادات ذات الحجم المتواضع،

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد كانت إشارته موجبة وهذا مؤشر على أن زيادة الاستثمار الأجنبي في الأردن له آثار ايجابية على الصادرات المتجهة إلى العالم، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي للعالم كان له آثار ايجابية على صادرات الأردن كون الاقتصاد الأردني أصبح جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي.

جدول (10)

اختبار التكامل المشترك (Johansen) للصادرات مع الشريك الأمريكي

قيم أيجن	القيم المحسوبة	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	الفرضية الصفرية Ho
0.84	98.0	94.15	103.18	لا يوجد تكامل مشترك*
0.70	52.02	68.52	76.07	يوجد متجه واحد على الأكثر
0.29	21.6	47.21	54.46	يوجد متجهان على الأكثر
0.23	12.9	29.68	35.65	يوجد ثلاثة متجهات على الأكثر
0.18	6.29	15.41	20.04	يوجد أربع متجهات على الأكثر
0.04	1.10	3.76	6.65	يوجد خمس متجهات على الأكثر

* تشير إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 5%.

تشير البيانات الواردة في الجدول (10) إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى دلالة معنوية (5%)، أي أنه يوجد متجه واحد على الأكثر للتكامل المشترك ويعني هذا أن المتغيرات تتحرك معا في الفترة الطويلة الأجل ويمكن إعادة كتابة نتائج المتجه التكاملي الذي تم الحصول عليه بالشكل التالي:

LX = -8.2- 0.027Lfdi +0.194LGdpus -0.89LGdpj -0.79LPx/Pm+ 1.25Lop

تبين أن المعـــاملات التي تؤثر بشـــكل ايجابي قد أخذت الإشارات المتوقعـــة، والتي تفسر العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج المحلي للشريك الأمريكي فقد أخذت الإشارة الموجبة، كذلك المتغير الذي يمثـــل تحريـــر التجـــارة (درجـــة الانفتـــاح الاقتصادي) من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على تدفق الصادرات إلـــى الســـوق الأمريكي، وهذا يفسر لنا وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات الداخلة في النموذج وتفسير معاملاته على أنها مرونة المدى الطويل.

جدول (11)

اختبار التكامل المشترك (Johansen) للصادرات مع الشريك الأوروبي

قيم أيجن	القيم المحسوبة	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	الفرضية الصفرية Ho
0.84	113.98	94.15	103.18	لا يوجد تكامل مشترك**
0.74	68.47	68.52	76.07	يوجد متجه واحد على الأكثر
0.55	35.29	47.21	54.46	يوجد متجهان ولكن رفضا
0.30	15.86	29.68	35.65	يوجد ثلاث متجهات
0.23	7.22	15.41	20.04	يوجد أربع متجهات على الأكثر
0.02	0.69	3.76	6.65	يوجد خمس متجهات على الأكثر

** تشير إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 1%.

تشير البيانات الواردة في الجدول (11) إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى دلالة معنوية (5%)، أي انه يوجد متجه واحـــد

على الأكثر للتكامل المشترك، ويعني هذا أن: المتغيرات تتحرك معاً في الفترة طويلة الأجل ويمكن إعادة كتابة متجه التكامل كما يلي:

LX=-44.47-0.31Lfdi+1.22LGdpeu+3.64LGdpj+2.56LPx/Pm+2.32LOpenD

من خلال قراءة معلمات المتجه التكاملي تبين أن هذه البيانات تعطينا صورة دقيقة لتطورات نمو الصادرات الأردنية مع الشريك الأوروبي و هناك تأثير موجب على الصادرات الأردنية بإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك شروط التبادل التجاري، أي أن ذلك انعكاس ايجابي لصالح الصادرات الأردنية في المدى الطويل.

جدول (12)

اختبار التكامل المشترك (Johansen) للصادرات مع الشريك العربي

قيم أيجن	القيم المحسوبة	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	الفرضية الصفرية Ho
091	143.3	94.15	103.18	لا يوجد تكامل مشترك**
0.83	84.59	68.52	76.07	يوجد متجه واحد على الأكثر*
0.60	41.38	47.21	54.46	يوجد متجهان على الأكثر
0.40	18.96	29.68	35.65	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر
0.16	6.43	15.41	20.04	يوجد أربع متجهات على الأكثر
0.08	2.19	3.76	6.65	يوجد خمس متجهات على الأكثر

** تشير إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 1%.

* تشير إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 5%.

تشير البيانات الواردة في الجدول (12) تشير إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى دلالة معنوية (5%)، (1%)، أي أنه يوجد متجهان على الأكثر للتكامل المشترك، ويعني هذا أن المتغيرات تتحرك معا على المدى الطويل ويمكن إعادة كتابة نتائج المتجه التكاملي الذي تم الحصول عليه على الشكل التالي:

LX =+40.05-2.87LPx/Pm– 4.62LGdparab -1.5LGdpj+0.66Lfdi + 0.77LOpenD

بالنسبة لمتغير تحرير التجارة تبين انه يعطي دلالة موجبة على أن الانفتاح التجاري مع الدول العربية يعطي مؤشر ايجابي للصادرات الأردنية، كذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي فهذا يعطي إشارة موجبة على أن الاستثمار الأجنبي ساعد في وصول الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، وبالنسبة لشروط التبادل التجاري نجد أنها تعطي إشارة سالبة وهذا عائد إلى تدني نسبة التجارة العربية البينية والتي لا تتجاوز 10.4%.

4.2.4 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

1- تحليل مكونات التباين مع العالم بشكل عام.

عند إجراء اختبار تحليل مكونات التباين على الصادرات الأردنية تبين من خلال الجدول (13) انه عند تحليل مكونات تباين الصادرات كان هناك حوالي 100% من خطأ التنبؤ في تباين الصادرات خلال الفترة الأولى يعزى إلى المتغير نفسه، بينما كان (4.1)، (4.3)، (26.9)، (5.13)، (2.32) من خطا التنبؤ في تباين حجم الصادرات بعد أربع فترات زمنية يعزى إلى التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر، درجة الانفتاح الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي الأردني شروط التبادل التجاري، الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما يبين الجدول أن هذه النسب تصل إلى (4.69)،(9.16)،(29.5)،(3.39)،(3.0)، بعد عشر فترات زمنية أما إذا أخذنا متغير تحرير التجارة فنجد أن هناك تأثير واضح للانفتاح الاقتصادي في الصادرات وهذا دليل على أن للإنفتاح التجاري تأثير كبير على الصادرات الأردنية في السنوات المقبلة.

جدول (13)

تحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع العالم

السنة	LEXPORT	LFDI	LOPEND	LGDPJ	LPx/Pm	LGDPW
1	100.00	0.0000	0.00000	0.0000	0.0000	0.00000
2	81.610	0.3164	4.77979	8.3212	3.3199	1.65193
3	65.325	0.8404	4.07275	24.608	3.7616	1.39177
4	57.167	4.1250	4.30070	26.955	5.1305	2.32111
5	55.539	3.8261	3.88720	28.485	5.7055	2.55631
6	53.788	5.8351	5.60686	26.126	5.7387	2.90422
7	53.505	4.9327	7.85127	26.219	4.8012	2.68953
8	52.235	5.2429	9.19285	26.593	4.0096	2.72561
9	51.265	4.6380	9.16365	28.676	3.5071	2.74846
10	50.116	4.6906	9.16339	29.589	3.3939	3.04602

جدول (14)

تحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع العالم بعد إعادة الترتيب

السنة	LEXPORT	LGDPW	LPx/Pm	LOPEND	LGDPJ	LFDI
1	100.00	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	81.610	1.9400	0.5433	2.6231	10.178	3.1043
3	65.325	1.9655	3.3412	3.1308	16.773	9.4632
4	57.167	2.6405	5.2668	6.7820	19.407	8.7362
5	55.539	2.8759	7.6248	7.0515	18.991	7.9169
6	53.788	5.6692	8.2927	6.2006	18.532	7.5168
7	53.505	5.7559	8.8867	6.3742	18.717	6.7600
8	52.235	6.4700	9.3430	6.0063	20.280	5.6647
9	51.265	6.2972	10.413	5.3881	21.019	5.6155
10	50.116	6.9676	11.440	4.8719	21.518	5.0845

تبين من الجدول (14) بعد إعادة الترتيب انـــه كـــان (2.6%)،(5.2%)،(6.7%)، (19.4%)، (8.7%)، من تنبؤ الخطأ في تباين الصادرات في الفترة الرابعة تعــزى إلى الناتج المحلي العالمي، شروط التبادل التجاري، درجة الانفتـــاح الاقتصـــادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ووصـــلت هـــذه النســـبة إلـــى (6.9%)، (11.4%)، (4.8%)، (21.5%)، (5.0%)، في الفترة العاشرة وعـــدم التغير الكبير في النتائج بعد إعادة الترتيب يفسر لنا قوة العلاقة التي تربط المتغيرات مع بعضها البعض أثناء فترة الدراسة.

2-تحليل مكونات التباين مع الشريك التجاري الأمريكي.

فعند تطبيق اختبار تحليل مكونات التباين على الصادرات الأردنية تبين من خـــلال الجدول (15) انه عند تحليل مكونات تباين الصادرات كان هناك حوالي 100% من خطأ التنبؤ في تباين الصادرات خلال الفترة الأولى يعزى إلى المتغير نفسه، بينمـــا كان (3.0)،(1.6)،(2.14)،(15.9)،(0.50) من خطا التنبؤ في تبـــاين حجـــم الصادرات بعد أربع فترات زمنية يعزى إلى التغيـــرات فـــي الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر، شروط التبادل التجاري، درجة الانفتـــاح الاقتصـــادي، النـــاتج المحلـــي الإجمالي الأردني، الناتج المحلي الإجمالي للشريك الأمريكي، كما يبين الجدول نفسه أن هذه النسب تصل إلى (2.5)، (5.6)،(2.3)،(17.0)،(0.21)، بعـــد عشـــر فترات زمنية.

جدول (15)

تحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع الشريك الأمريكي

LGDPUS	LGDPJ	LOPEND	LPx/Pm	LFDI	LEXPORT	السنة
0.00000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	100.00	1
0.32803	6.5430	0.4567	0.0139	0.0966	92.560	2
0.48574	15.234	2.0387	0.6725	3.6449	77.924	3
0.50135	15.917	2.1486	1.6053	3.0138	76.813	4
0.44472	16.153	1.9337	3.0090	3.4040	75.054	5
0.38593	15.789	2.0077	4.0221	2.8760	74.918	6
0.33737	16.613	1.9783	4.8649	2.9093	73.296	7
0.28614	16.613	2.3090	5.3438	2.4528	72.994	8
0.25036	17.140	2.2283	5.5244	2.7533	72.102	9
0.21749	17.055	2.3035	5.6577	2.5869	72.178	10

جدول (16)

تحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع الشريك الأمريكي بعد إعادة الترتيب

السنة	LEXPORT	LFDI	LGDPUS	LPx/Pm	LOPEND	LGDPJ
1	100.00	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.00000
2	92.560	0.0966	0.0545	0.0005	0.6059	6.68138
3	77.924	3.6449	0.3861	0.3880	2.5842	15.0720
4	76.813	3.0138	0.3148	1.5621	2.4539	15.8417
5	75.054	3.4040	0.7300	2.5161	2.2569	16.0381
6	74.918	2.8760	1.0523	3.1974	2.2530	15.7025
7	73.296	2.9093	1.7521	3.5046	2.0414	16.4960
8	72.994	2.4528	2.1597	3.6696	2.2267	16.4960
9	72.102	2.7533	2.4043	3.6671	2.0611	17.0114
10	72.178	2.5869	2.5007	3.7105	2.08856	16.9342

تشير البيانات الواردة في الجدول (16) لتحليل مكونات تباين الصادرات مع الشريك الأمريكي بعد إعادة الترتيب أن القيم لم تتغير كثيرا، وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة.

3-**تحليل مكونات التباين مع الشريك التجاري العربي.**

فعند تطبيق اختبار تحليل مكونات التباين على الصادرات الأردنية تبين من خلال الجدول (17) أنه عند تحليل مكونات تباين الصادرات، كان هناك حوالي 100% من خطأ التنبؤ في تباين الصادرات خلال الفترة الأولى يعزى إلى المتغير نفسه بينما كان (47.3)، (0.74)، (0.56)، (5.7)، (0.81) من خطأ التنبؤ في حجم الصادرات بعد أربع فترات زمنية يعزى إلى التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر، شروط التبادل التجاري، درجة الانفتاح الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي الأردني، الناتج المحلي الإجمالي للشريك العربي، كما يبين الجدول رقم (17) أن هذه النسب تصل إلى (55.6)،(0.23)،(1.1)،(4.8)،(0.96)، بعد عشر فترات زمنية.

جدول (17)

تحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع الشريك العربي

السنة	LEXPORT	LFDI	LPx/Pm	LOPEN	LGDPJ	LGDPA
1	100.00	0.0000	0.0000	0.0000	0.000	0.0000
2	77.082	10.119	0.0968	2.8684	7.536	2.2957
3	66.232	14.295	2.2928	1.7547	14.31	1.1098
4	44.824	47.319	0.7432	0.5655	5.728	0.8175
5	46.510	43.867	0.4913	1.3023	7.157	0.6710
6	40.925	52.787	0.3870	0.6742	4.639	0.5864
7	43.027	46.753	0.3009	1.5936	7.655	0.6688
8	38.871	54.179	0.2261	0.8731	5.020	0.8298
9	40.879	48.604	0.1735	1.9702	7.416	0.9554
10	37.142	55.681	0.2398	1.1043	4.862	0.9699

جدول (18)

تحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع الشريك العربي بعد إعادة الترتيب

السنة	LEXPORT	LOPEND	LPx/Pm	LGDPJ	LGDPAR	LFDI
1	100.00	0.0000	0.0000	0.0000	0.000000	0.0000
2	77.082	0.4890	1.0635	18.802	2.249138	0.3131
3	66.232	1.4533	2.1710	28.898	1.089499	0.1543
4	44.824	1.0113	2.3962	36.318	0.673913	14.775
5	46.510	0.7323	4.4183	37.085	0.555068	10.697
6	40.925	1.4493	3.4947	38.390	0.446867	15.292
7	43.027	1.0648	5.2136	39.051	0.554435	11.087
8	38.871	1.3975	4.0775	39.469	0.654987	15.528
9	40.879	1.0742	6.0410	39.643	0.807446	11.553
10	37.142	1.6657	4.7426	39.706	0.778183	15.964

تشير البيانات الواردة في الجدول (18) بعد إعادة الترتيب لتحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع الدول العربية أن جميع القيم أخذت قيما قريبة من قيم قبل إعادة الترتيب، وهذا مؤشر على قوة العلاقة بين المتغيرات أثناء الدراسة.

4- تحليل مكونات التباين لنموذج الدراسة المتضمن الشريك الأوروبي.

أشارت نتائج التباين لمتغيرات الدراسة أن القوة التفسيرية لهذه المتغيرات قد تفاوتت بين القوة والضعف في تفسير خطا تنبؤ تباين الصادرات، ويظهر الجدول (19) أن حوالي (100%) من خطأ التنبؤ في تباين الصادرات في الفترة الأولى يعود إلى طبيعة المتغير نفسه وتستمر هذه النسبة في الانخفاض لتصل بعد عشر فترات إلى 54.91%، في حين أن (6.25)،(16.43)،(3.3)، (9.8) (0.63)، من خطأ التنبؤ في حجم الصادرات بعد أربع فترات زمنية يعزى إلى التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر، درجة الانفتاح الاقتصادي، شروط التبادل التجاري، الناتج المحلي الإجمالي الأردني، الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، كما يبين الجدول نفسه أن هذه النسب تصل إلى (11.8)،(10.9)،(12.6)،(8.52)،(1.68)، بعد عشر فترات زمنية.

جدول (19)

تحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع الشريك الأوروبي

السنة	LEXPORT	LFDI	LOPEND	LPx/Pm	LGDPJ	LGDPEU
1	100.00	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	85.912	1.4229	0.4517	1.1922	10.469	0.5514
3	72.350	2.4272	11.5287	1.3449	11.976	0.3723
4	63.536	6.2544	16.4333	3.3173	9.8254	0.6328
5	61.033	6.4256	18.1442	4.9107	8.9197	0.5659
6	57.269	7.1062	16.9305	9.6854	8.1535	0.8545
7	55.341	6.3994	15.5907	11.461	9.1605	2.0460
8	51.978	10.702	13.3832	12.977	8.6511	2.3079
9	54.209	10.377	12.0388	12.154	9.1197	2.0990
10	54.917	11.886	10.9246	12.062	8.5237	1.6850

جدول رقم (20)

تحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع الشريك الأوروبي بعد إعادة الترتيب

السنة	LEXPORT	LGDPEU	LOPEND	LGDPJ	LPx/Pm	LFDI
1	100.00	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	85.912	0.0149	5.8689	5.4516	1.9443	0.8074
3	72.350	1.7081	3.9699	14.947	1.5309	5.4925
4	63.536	1.3764	3.4011	22.135	1.4149	8.1350
5	61.033	1.3469	3.0399	23.251	3.3973	7.9302
6	57.269	2.2900	4.4348	24.391	3.7876	7.8262
7	55.341	2.6754	6.0833	24.275	3.6680	7.9559
8	51.978	3.7513	7.9029	25.229	3.2615	7.8760
9	54.209	3.2266	7.9908	25.258	2.8595	6.4549
10	54.917	2.7051	7.9832	25.878	2.4346	6.0810

تبين البيانات الواردة في الجدول (20) لتحليل مكونات التباين للصادرات الأردنية مع الشريك الأوروبي بعد إعادة الترتيب أن جميع القيم أخذت قيما في نفس الاتجاه، وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة.

5.2.4 دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

تعمل دالة الاستجابة لردة الفعل على تتبع المسارات الزمنية المختلفة بالنسبة للصدمات المفاجئة والتي تتعرض لها المتغيرات في نموذج VAR، وتعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات، حيث تساعد على توضيح استجابة متغير لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في نفس المتغير أو في متغير آخر من متغيرات النموذج.

بالنسبة لتطبيق ذلك على قطاع الصادرات الأردني في ظل تحرير التجارة فقد كانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

1-دالة الاستجابة بالنسبة للصادرات الأردنية مع العالم:

يبين الشكل (6) أن هناك تفاعل ايجابي بين متغيرات النموذج مع الصادرات الأردنية، حيث يلاحظ أن استجابة الصادرات الأردنية ايجابية ومباشرة للتغير في كل من الاستثمار الأجنبي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد كانت النتائج كما يلي:

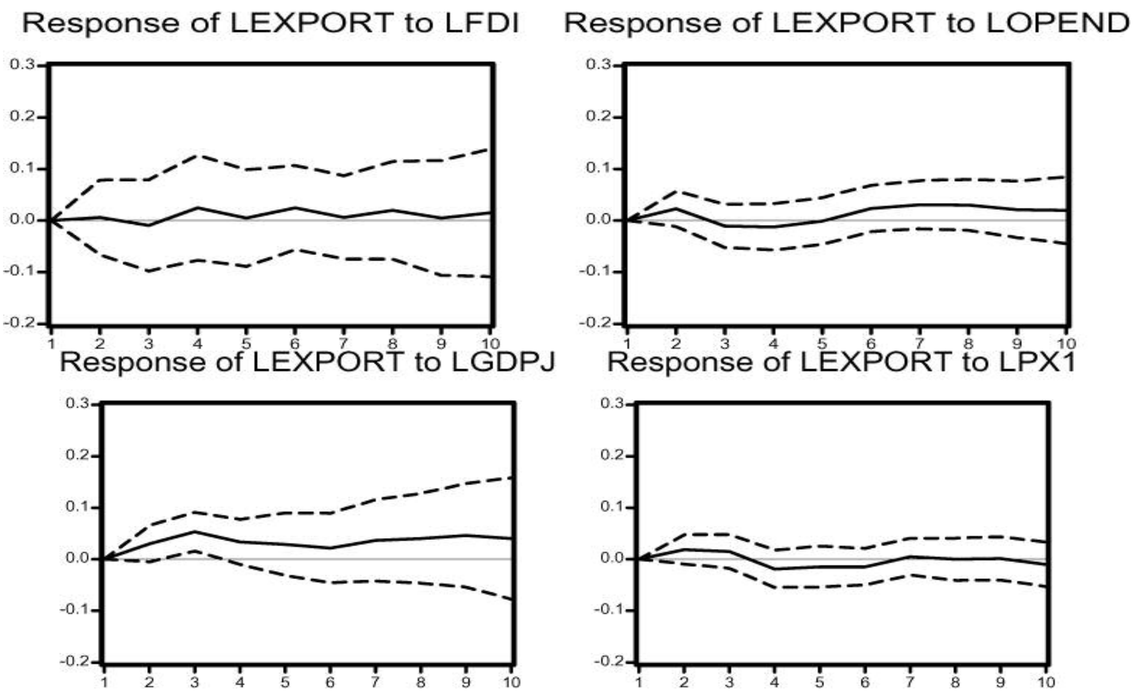
1- يتبين أن دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الاستثمار الأجنبي يؤثر بشكل معنوي ومتذبذب، ويميل إلى الايجابية في السنوات الأخيرة.

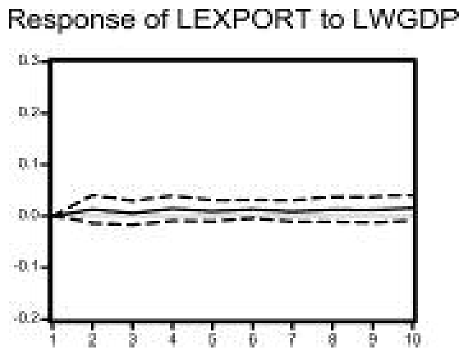
2- بالنسبة لدالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في درجة الانفتاح التجاري هي ذات اثر معنوي ويميل بشكل ايجابي في السنوات الأخيرة.

3- تبين أن دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي الأردني، هو ذو اثر معنوي موجب.

4- أشارت دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في شروط التبادل التجاري ذات أثر معنوي متذبذب.

5- بالنسبة دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات لتغير مفاجئ، مقداره انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ذات معنوية إحصائية موجبة.





شكل رقم (6)

دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات الأردنية مع العالم

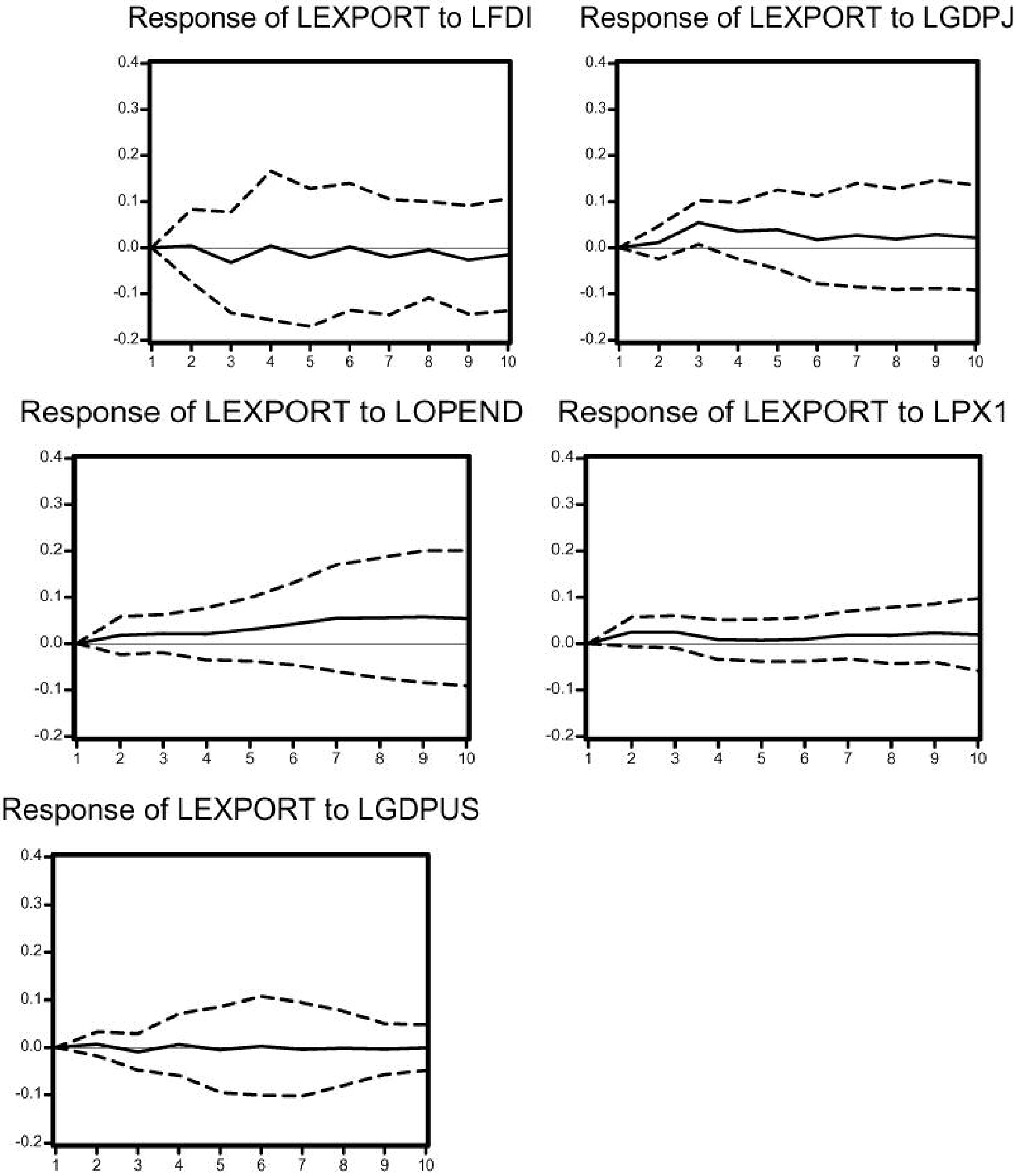
2- دالة الاستجابة بالنسبة للصادرات الأردنية مع الشريك الأمريكي:

بالنسبة لتأثير تحرير التجارة على الصادرات الأردنية ضمن النموذج المتضمن الشريك الأمريكي، فان النتائج ومن خلال النظر إلى الشكل (7) قد جاءت متوافقة مع تحليل التباين لتأثير تحرير التجارة على الصادرات، وهذا يتوافق مع نتائج اختبار التباين وما بينه اختبار السببية من تأثير أحادي وايجابي لتحرير التجارة على قطاع الصادرات الأردني، وكانت نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل كما يلي:

أ- كانت دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات الأردنية لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الأمريكي ذات معنوية قريبة من الصفر.

ب- تبين أن دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات الأردنية لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في شروط التبادل التجاري كانت معنوية ايجابية .

ج-إن دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات الأردنية لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الانفتاح الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي الأردني لها تأثير معنوي ايجابي على الصادرات.



شكل (7)

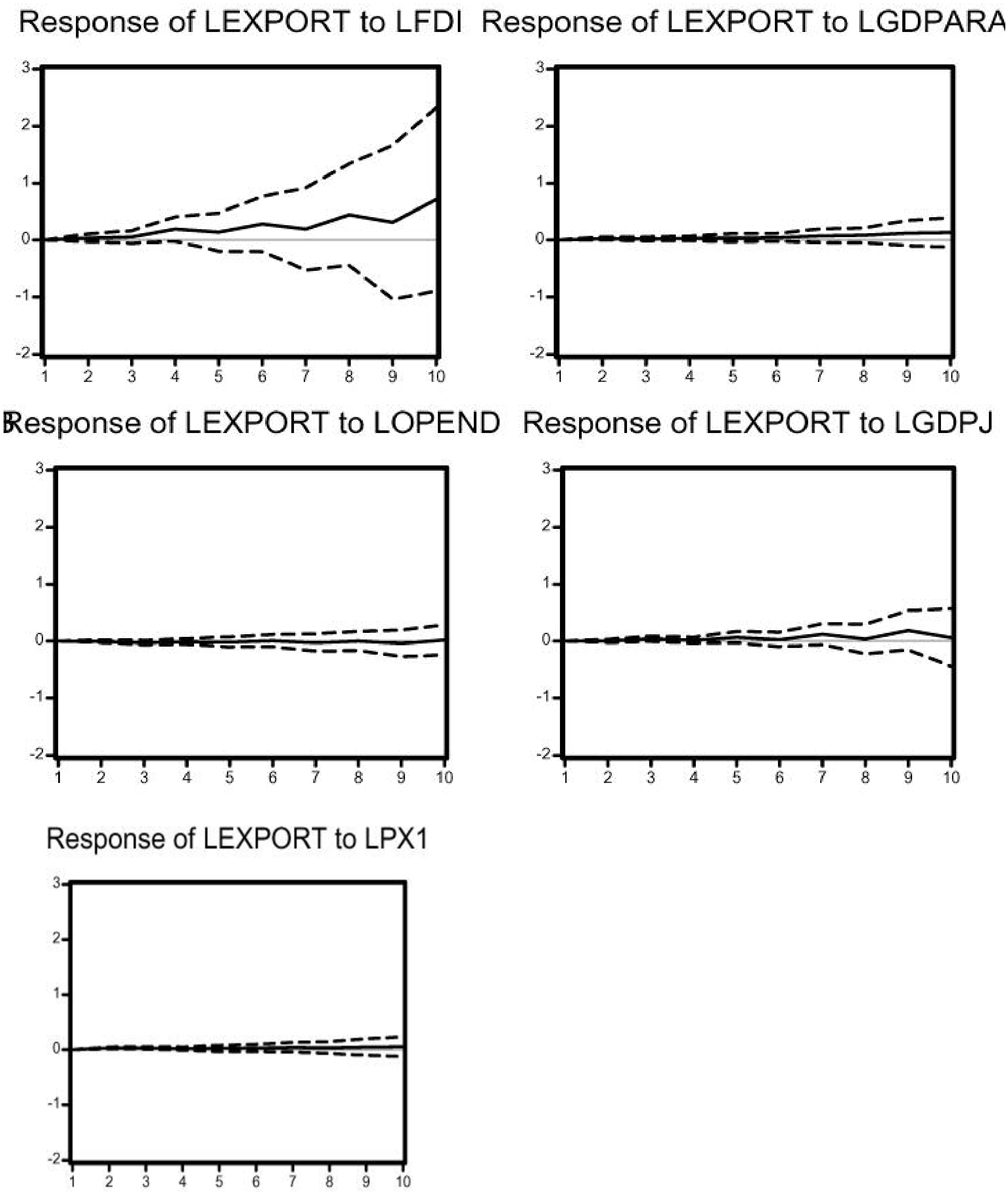
دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات الأردنية مع الشريك الأمريكي

3- دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات الأردنية مع الشريك التجاري العربي:

يتبين أن دالة استجابة الصادرات الأردنية لتغير مفاجئ مقداره انحــراف معيــاري واحد في شروط التبادل التجاري كانت شبه مستقرة، وذلك انعكاس للتبادل التجاري

غير المتوازن بين الأردن والدول العربية، أما بالنسبة لدرجة الانفتاح الاقتصـــادي فقد كانت الاستجابة ايجابية، وهذا يتوافق مع اختبار التكامل المشترك.

وكانت بالنسبة للاستثمار الأجنبي والانفتاح الاقتصادي ذات معنوية موجبة، وهـــذا يتطابق مع الاختبارات السابقة من أن هذين العــاملين لهمـــا تـــأثير قـــوي علـــى الصادرات.

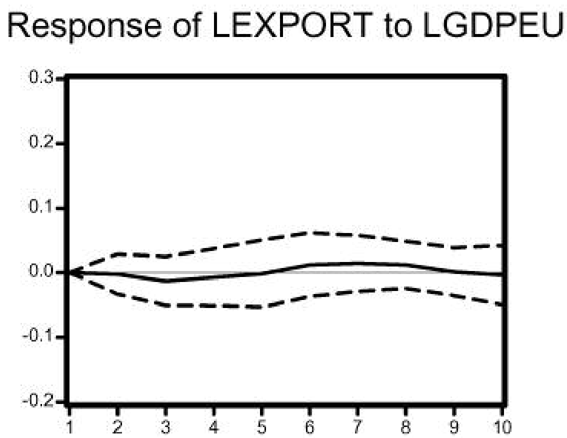


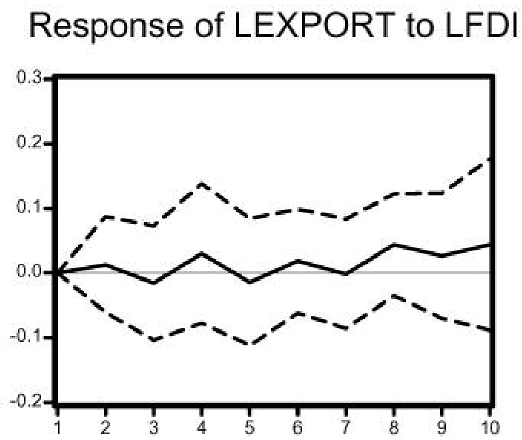
شكل (8)

دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات الأردنية مع الشريك العربي

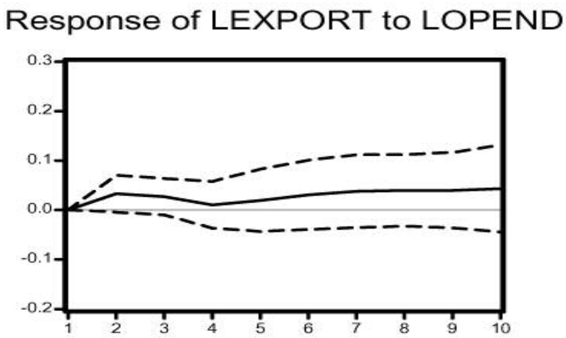
4- دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات الأردنية مع الشريك التجاري الأوروبي:

كانت نتائج دالة استجابة الصادرات الأردنية لتغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الأوروبي، وشروط التبادل التجاري معنوي متذبذب أما بالنسبة لدرجة الانفتاح الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي كان هناك اثر معنوي موجب.

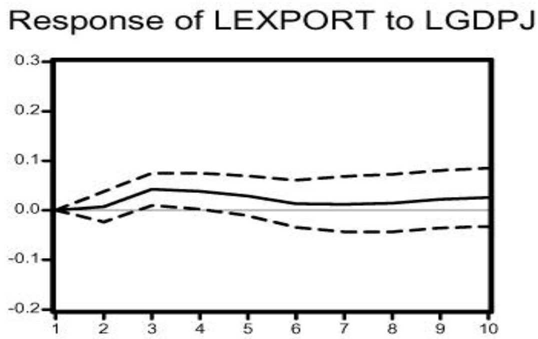




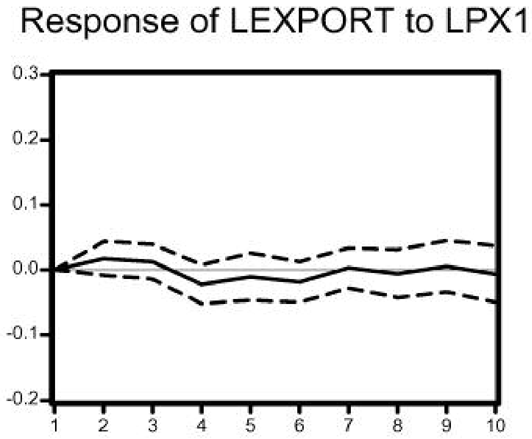
متذبذب



كانت دالة الاستجابة للصادرات من الانفتاح الاقتصادي موجبة وذات معنوية



كانت دالة الاستجابة للصادرات من الناتج المحلي الإجمالي الأردني موجبة وذات معنوية.



شكل (9)

دالة الاستجابة لردة الفعل للصادرات الأردنية مع الشريك الأوروبي

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات والنظرة المستقبلية

1.5 الخاتمة

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري، الناتج المحلي الإجمالي للأردن، الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات بالنسبة للرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات، درجة الانفتاح الاقتصادي كمتغير للدلالة على تحرير التجارة) على الصادرات الأردنية باستخدام أسلوب (VAR) خلال الفترة 1980-2005. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- بينت نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع أن جميع متغيرات النموذج القياسي تعاني من مشكلة عدم الاستقرارية عند المستوى الأول، بينما استقرت بعد أن تم اخذ الفرق الأول.

2- أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات الأردنية إلى درجة الانفتاح الاقتصادي، أي أن الصادرات الأردنية تسبب الانفتاح الاقتصادي وهذا يتفق مع فرضيات الدراسة من أن الصادرات الأردنية تعتبر مؤشراً على الانفتاح الاقتصادي بين الأردن ودول العالم.

وكذلك هناك علاقة سببية أُحادية بين الصادراتِ وشروط التبادل التجاري، أي أن الصادرات: تسبب شروط التبادل التجاري، وهذا يتفق كذلك من الإطار النظري والعملي للدراسة أي أن زيادة الصادرات الأردنية تتأثر بشكل كبير في شروط التبادل التجاري.

3- بينت نتائج التكامل المشترك أن جميع النماذج القياسية متكاملة من الدرجة الأولى أي أن متغيراتها تتوافق مع بعضها البعض في المدى الطويل، حيث كان هناك تأثير ايجابي لمتغير تحرير التجارة (درجة الانفتاح الاقتصادي) على الصادرات الأردنية في المدى الطويل.

4- بالنسبة لتحليل مكونات التباين تبين لدينا من خلال عرض النتائج لجميع المتغيرات أن نسبة خطا التنبؤ في تباين حجم الصادرات بعد أربع فترات كانت

(4.3)، (2.1)، (0.5) (16.4)، (6.42) تعزى للانفتاح الاقتصادي كمؤشر علـــى تحرير التجارة، و هذه النسبة بعد عشر ســنوات وصـــلت إلـــى (9.16)، (2.3)، (1.1)، (10.9)، (12.9).

1. فيما يتعلق باختبار الاستجابة لردة الفعل بـــين الصـــادرات ودرجـــة الانفتـــاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، كانت الاستجابة ايجابية في بعض نماذج الدراســـة وذلك يعود إلى أن تحرير التجارة الأردنية مع هذا القطب الاقتصادي اثـــر بشـــكل ايجابي على الصادرات وفي البعض الآخر لم تكن الصـــورة واضـــحة بســـبب أن تحرير التجارة الأردنية حديث التطبيق.

5- جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة بشكل كبير مع العديد من الدراسات التي أجريت حول تحرير التجارة في الدول النامية وذات الحجم المنخفض نسبيا، حيث أشـــارت بان درجة الانفتاح الاقتصادي لها تأثير كبير على نفاذ الصـــادرات المحليـــة إلـــى الأسواق العالمية في حال عززت هذه الدول قـــدرتها التنافســـية، وعملـــت علـــى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تمويل المشـــاريع الصـــناعية الخاصـــة بالتصدير، وهذه النتائج تدعم فرضيات الدراسة من أن تحرير التجارة له أثر موجب على المدى الطويل على قطاع الصادرات الأردني، ولكن يجب أن يتم تعزيز جودة هذه الصادرات وتنافسيتها في الأسواق العالمية و تحسين الخدمات الأخرى المختلفة المالية الداخلية بحيث يعمل ذلك على تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد.

2.5 التوصيات

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية على الصادرات الأردنية أمكن إجمال التوصيات التالية:

1- ضرورة العمل على إلآء قطاع الصادرات الأولوية في التخطيط الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك لان هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الأردني.
2- ضرورة إعطاء اتفاقيات التجارة الحرة مع الأقطاب الاقتصادية الكبرى أهمية في تنشيط الصادرات الأردنية، والتركيز على إيجاد منافذ لوصول الصادرات إلى العديد من الأسواق.
3- التحرير التجاري المتدرج مع الأقطاب الاقتصادية العالمية وليس التحرير التجارة مرة واحدة.
4- التوسع في أساليب تحرير التجارة مع المراجعة المستمرة للقيود التي تواجه المصدرين والمستوردين، والتي تؤدي في النهاية إلى نقص عوائد التصدير وزيادة تكلفة الاستيراد.
5- العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوظيفها في قطاع التصدير.
6- ضرورة العمل على تشجيع وإقامة المعارض التجارية للمنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية، والتي من شانها تشجيع وصول الصادرات الأردنية إلى هذه البلدان ضمن برامج ترويجية للصادرات الأردنية مع الشركاء التجاريين.
7- يجب العمل على تحرير قطاع الخدمات المرتبط بقطاع الصادرات حتى يكون هناك فرصة لتسريع نمو الصادرات إلى الأسواق الخارجية من خلال تقليل إجراءات التصدير الروتينية.

3.5 النظرة المستقبلية للصادرات الأردنية

في ضوء النتائج أعلاه يمكن رسم تصور للصادرات الأردنية علـــى مـــدى السنوات العشر القادمة كما يلي:

1-ستستمر الصادرات الأردنية بالتدفق إلى السوق الأمريكيـــة بمعـــدلاتها الحاليـــة العالية، وذلك بفضل الاتفاقيات الثنائية في تحرير التجارة.

2- سيكون هناك نقلة نوعية في الصادرات الأردنية إلى الدول العربية المجاورة، خاصة في المواد الأولية (مثل الفوسفات و البوتاس) التي تصدر من الأردن.

3-بالنسبة للشريك التجاري الأوروبي فان الشراكة الأوروبية – الأردنية عـــززت وصول الصادرات الأردنية إلى السوق الأوروبية خصوصاً في السنوات الأخيـــرة، ومن المتوقع أن يكون هناك نمو في هذه الصادرات إلى السوق الأوروبي.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو الهيجاء، عدنان.(2004). "تحرير التجارة والنمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن"، **مجلة أبحاث اليرموك**، العدد 420، ص 118-141.

أبو داهش، عبد الوهاب سعيد.(2001). "بعض تأثيرات تحرير التجارة الخارجية التدريجي على الاقتصاد السعودي"، **مجلة العلوم الإدارية**، جامعة الملك سعود، العدد 13 القسم الثاني، الرياض.ص49-69.

أبو شرار، علي.(2007)،**الاقتصاد الدولي**، نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن.

أبو غزالة (2001)، **الاقتصاد، مدخل جزئي وكلي**، مجموعة أبو غزالة، عمان، الأردن.

البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**،2005.

البنك المركزي الأردني، عدد خاص، بيانات إحصائية (1964-2003)، دائرة الأبحاث، 2004.

الحجار، بسام.(2003). "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى.

حسين، وجدي محمود.(1973) **دور التصدير في التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

حشيش، عادل (1991) **أصول الاقتصاد السياسي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

حميدات، وليد، والهزايمة، محمد (1995)،"تجارة الأردن الخارجية وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعات التحويلية، دراسة تحليلية قياسية:1968-1990"، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**، المجلد 22، ع3.

الخامري، كمال سلطان.(2001). "**تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي** (96-1997)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية. **الاردن.**

خضر، حسان، (2006)، "**برنامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الدجيلي، قاسم و الفرجاني، علي (2001) **الاقتصاد الكلي**، جامعة الفاتح، منشورات عام، 2001، الطبعة الأولى، مالطا.

الزعبي، بشير.(2001). "**الدور الاقتصادي للدولة في تحرير الاقتصاد في الدول العربية**"، تعليق على الورقة البحثية المقدمة من طاهر كنعان و خالد الوزني، باللغة الإنجليزية، المنبر الاقتصادي الاردني.

سايمون، ايفنت (1999)، نظام التجارة العالمي، **المسار المقبل**، التمويل والتنمية. ص23

ستكلتز، جوزيف، (2003). **العولمة ومساوئها**، بيت الحكمة، بغداد.

الصاوي، عبد الدايم (1992)، "**تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة**"، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

الصرن، رعد،(2000) **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، الجزء الأول، دار صفاء للنشر، سوريا.

عبد الغفار، هناء (2002)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجا**، بيت الحكمة، بغداد.

عبيدات وآخرون.(**2001**). "**الصادرات الصناعية ودور اتفاقيات التجارة الحرة في تنشيطها**"، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، ورشة عمل.

العربي، غازي.(1999). **العولمة واشكالياتها**، الحوار، عدد 37 شتاء.ص27

عوض، طالب.(2003). **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، الجامعة الأردنية.

قابل، محمد صفوت.(2004). **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة.

كرم، انطونيوس.(1979)."التبعية الاقتصادية في الأقطار العربيــة وموقــع دول الخليج فيها"، **مجلة دراسات الخـــليج والجزيرة الــعربية**، جامعــة الكويــت، العدد 18، نيسان، ص 83.

منصور، طه عبد الله، ومحمد عبد الصبور علي.(1987). **العلاقات الاقتصــادية الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

وزارة التخطيط الأردنية (1999)، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعــوام 1999-2003**، إصدار مديرية الدراسات والسياسات، وزارة التخطيط، عمــان، ص5.

اليوشع،احمد(2003)، **عولمة الاقتصاد الخليجي، قراءة للتجربة البحرينية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Adenikinju, Adeola F. (2002). "**Productivity Market Structure And Trader Liberalization In Nigeria**", African economic research Consortium, Nairobi, Kenya.

Balassa , Bela (1985). ""**Development Strategies In Semi- Industrial Economies** " New York and London : Oxford U. Press.

Bonelli, R. (1992)"Growth and Productivity in Brazilian Industries, Impact of Trade Orientation",**Journal of Development Economics**, 39(1):85-11.

Edward, S (1993), "Openness ,Trade Liberalization And Growth In Developing Countries" **Journal of economic Literature**, 31(3), September, 1358-1393.

Eva Paus, Nola Reinhardt & Michael Robinson ,(2003) " **Trade Liberalization And Productivity Growth in Latin American Manufacturing, 1970-1998**", Mount Holyoke College, Department of Economics , 50 College Street , South Hadley.

Evgenia Bessonova, Konstantin Kolov, Ksenia Yudaeva.(2002)."**Trade Liberalization, Foreign Direct Investment, and Productivity of Russian Firms**", Negotiating Russia's WTO accession .

Haddad, M. (2001). "**Export Competitiveness: Where Does The Middle East And North Africa Region Stands**", Economic and Social Commission for Western Asia .

Haddad, Mona, and Ann E. Harrison (1991). "**Are There Dynamic Externalities from Direct Foreign Investment? Evidence From Morocco**", Industry Series Paper No,48.World Bank ,Industry and Energy Department ,Washington ,D.C.

Hamilton, James (1994), **Time Series Analysis**, Princeton University, USA

IMF, **annual report** 1993.

Oluwole, Owoye.(1998). "**Can trade liberalization Stimulate Economic Growth in Africa**", world Development.

OECD,1992.

Penelop Pacheco – Lopez . (2005). "The effect of trade liberalization on exports, imports, the balance of trade growth: the case of Mexico", **Journal of Post Keynesian Economics.**

Robert D. Sinclair.(2001). "**Export processing Zones: an ingredient for Successful Liberalization"** ,Maxwell School of Syracuse University, Department of economics , Syracuse , NY, 13244.

Sachs, J and A. Warner (1995), **"(Economic Reforms and the Process of Global Integration"**, Brooking paperson Economic Activity , 1-118.

Tylor ,W G (1981) "Growth and export expansion in Developing countries: Some empirical evidence", **Journal of Development Economics**,9,121-30.

Utku, U.& Durmus Ozdemir.(2003),."**Does trade liberalization cause a long run economic growth in turkey"** , Dokuz Eylul University , Depart of Economics , Izmir - Turkey .

Wacziarg, R, Wallack, J.S (2001). "**Trade liberalization and Intersectoral labor movements"**, working paper, Stanford Graduate School of Business, October .

World Bank, **annually report**, 1987.

WTO,**Annually Report** ,1994

WTO,**Annually Report**,1996.

Xiaohui,.L, Chang, (2001). "**The Determinants Of Export Performance And The Effect Of The WTO Entry On Labor Intensive Exports**: evidence From China's manufacturing industry", Luton Business School , The University Of Luton , UK.

ملحق (أ)

الناتج المحلي للشركاء التجاريين للاردن

ملحق (أ)

الناتج المحلي للشركاء التجاريين للاردن

الأرقام بالألف مليون دولار

السنة	الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية	الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي	الناتج المحلي الإجمالي للهند	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
1980	5161.7	3125.00	420.00	430.68
1981	5291.7	3432.00	489.00	419.75
1982	5189.2	3672.00	542.00	420.20
1983	5423.7	3886.00	598.00	423.33
1984	5813.6	4127.00	651.00	427.63
1985	5.717.1	4.363.000	706000	426.00
1986	5.912.4	4.582.000	758000	422.36
1987	6.113.3	4.854.000	816000	432.05
1988	6.368.4	5.227.000	915000	435.00
1989	6.591.9	5.618.000	1019000	450.00
1990	6.707.9	6.017.000	1121000	477.40
1991	6.676.4	6.351.000	1186000	419.76
1992	6.880.0	6.581.000	1266000	452.93
1993	7.062.6	6.720.000	1361000	486.10
1994	7.347.7	7.053.000	1484000	549.55
1995	7.543.8	7.384.000	1632000	500.86
1996	7.813.2	7.652.000	1787000	553.80
1997	8.159.5	8.004.000	1913000	580.08
1998	8.515.7	8.342.000	2049000	557.45
1999	8.875.8	8.701.000	2219000	594.27
2000	9.837.4	9.200.000	2388000	675.36
2001	10.128.0	9.580.000	2547000	655.57
2002	10.469.6	9.797.000	2696000	661.85
2003	10.971.3	10.016.000	2890000	722.30
2004	11.734.3	10.339.000	3096000	790.20
2005	12.485.7	10.801.000	3335000	825.25

- **المصدر: صندوق النقد الدولي**

ملحق (ب)

مؤشرات الاقتصاد الأردني في الفترة (1980 –2005)

ملحق (ب)

مؤشرات الاقتصاد الأردني في الفترة (1980 –2005)

الأرقام بالألف مليون دولار

نسبة الاستثمار الأجنبي /GDP	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات	سعر الصرف للدولار مقابل الدينار	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار	الصادرات الوطنية بالمليون دينار	السنة
0.4	82.6	86.5	3.36	9491.36	35.80	120.1	1980
1.6	94.7	105.3	3.03	10025.4	156.90	169.0	1981
0.6	103.6	107.0	2.84	10054.8	57.70	185.5	1982
0.4	94.6	97.8	2.76	9544.92	35.30	160.0	1983
0.8	103.1	102.7	2.60	9399.49	79.80	261.0	1984
0.8	100	100	2.53	8885.47	70.30	255.3	1985
0.5	86.1	75.3	2.85	10569.4	52.77	225.6	1986
0.8	79.9	78.2	2.95	11182.3	91.04	248.8	1987
2.2	93.1	82.7	2.66	10228.0	227.37	324.8	1988
0.7	145.3	120	1.74	5965.94	43.98	534.1	1989
0.7	173.0	161.5	1.50	5152.88	37.35	612.3	1990
0.3	192.5	161.9	1.46	5103.75	16.36	598.6	1991
1.3	185.5	152.9	1.47	5844.13	78.18	633.8	1992
1.5	187.4	155.4	1.44	5989.89	91.97	691.3	1993
1.0	196.3	151.1	1.43	6236.44	62.91	793.9	1994
1.3	116.4	113.2	1.42	6603.72	85.02	1004.5	1995
1.0	123.8	123.5	1.41	6660.13	70.26	1039.8	1996
1.2	120.2	120.8	1.41	6881.50	82.64	1067.2	1997
0.9	113.5	119.8	1.41	7088.91	66.64	1046.4	1998
1.8	110.7	116.9	1.41	7305.77	129.12	1051.4	1999
1.6	105.8	119.7	1.41	7605.11	120.79	1080.8	2000
1.7	107.2	122.5	1.40	7921.34	136.64	1352.4	2001
0.9	107.6	124.8	1.41	8362.14	74.45	1556.7	2002
5.0	107.8	138	1.41	8634.13	436.11	1675.1	2003
5.5	120.9	160.1	1.40	9955.58	650.85	2334.1	2004
14.0	138.6	177.1	1.40	11023.5	1531.40	2570.2	2005

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات " بيانات إحصائية سنوية (1964–2003) عدد خاص، تشرين الأول 2004.